تشرين

يومية - اقتصادية - شاملة

مؤسسة الوحدة

رقم العدد ١٣٩٦٥ | ١٤ صفحة | الخميس ٢٣ محرم ١٤٤٥هـ - ١٠ آب ٢٠٢٣ م | tishreen.news.sy

ملف تشرين

الاستثمار بوابة أفق جديد لم تُفلح المجالس المحلية في إشراعها.. خبراء يرسمون خريطة طريق للتنمية المحلية المتوازنة

المنفعة الشخصيّة وسوء الاختيار يقيّدان عمل المجالس المحليّة.. الاستثمارات شبه غائبة والمبادرات خجولة..

القوانين وحدها غير كافية.. للمجالس المحلية الدور الأكبر للنهوض والارتقاء بمدنها وبلداتها وبلدياتها

المغتربون ثروات تنتظر خارج الحدود بددها ضعف مبادرات المجالس المحليّة وافتقارها لمهارات التواصل

بعد ثمانية أشهر على انتخابها.. المجالس المحلية دور خجول بتقديم الاقتراحات و تذليل العقبات أمام المستثمرين

التبرعات رديف داعم للتنمية المحلية.. بصمات راسخة في بعض المناطق وغياب تام عن أخرى..

الفساد والروتين وعدم فهم قوانين الإدارة المحلية.. ثلاثيّة خلل حوّلت المجالس المحلية إلى «ثري يشكو الفقر»

2 ← 11

الافتتاحية

حسمٌ في مواجهة المُخاتَلة

■ ناظم عيد

«نحنُ نريدُ أن نصلَ لهدفٍ واضحٍ، هو الانسحابُ من الأراضي السوريّة، بينما هدفُ أردوغانَ هو شرعنةُ وجود الاحتلال التركيّ في سورية، فلذلك؛ لا يمكن أن يتمّ اللقاءُ تحتَ شروط أردوغان».. بهذه العبارة الحاسمة ختم الرئيس الأسد إجابته عن سؤال «سكاي نيوز عربية» بشأن اللقاء مع أردوغان.

بالفعل؛ إثبات المسلّمات من أصعب المهامّ التي تصادفنا، نحن بني البشر، وعلى الأغلب، تكون السياسةُ هي مسرح مثل هذا التحدّي الحقيقي، لأنّها لعبة المصالح وتلوين الحقائق وتجييرها.

وكم نجدُ أنفسنا، نحنُ السوريينَ، اليومَ أمام «خَلطة» مهمّات مضنية، ونحن ننافح، ونكافح لإثبات حقائق؛ هي من مسلّمات العلاقات الدوليّة ومفاهيم السيادة الوطنيّة وحقوق الشعوب والدول؛ إذ يكون الصمت خسارة والكلام نافلا، لكن، لابدّ منه.

في المواجهة مع التركيّ، بمنظومتِه المشوَّهة التي صاغها «أردوغان» بنزعة أقرب إلى غريزة المنحرف منها إلى حكمة رجل الدولة، نبدوُ أمام حالة زلقة رخوة أو رجراجة، أخطر ما فيها أنّها قوام يشكّل قوام رئيسَ دولة لا مجرّد رجل اسمه «أردوغان»، تثير هلوساته المتبدّلة زوابع سياسيّة تشغل العالم، أو على الأقل الإقليم، وتدخلنا في سجالات طويلة في المحافل الدولية، وعلى منصّات السياسة على نحوٍ عام، لأنها تخصّ أهمّ ما تستبسل الدول والشعوب في الدفاع عنه؛ وهو السيادة.

نحنُ أمام أغرب حالة يمكن أن تعتري دولة وشعباً.. المحتل يشترط، ويستهجن ألّا تجاب شروطه، وهذا ما لا يفعله إلا المصابون بلوثة «الصفاقة» على مستوى الأفراد، وطبعاً؛ الولايات المتحدة الأميركيّة على مستوى الدول.. وفي حالتنا مع تركيا، نجد أنفسنا أمام «صفيق» كاد يعتمر قبعة رعاة البقر.. الحالة هجينة ومركّبة تشبه القوام النفسي لرجل الـ«ناتو» القابع هناك خلف حدودنا، وينتحل صفة التوّاق للجوار، بل ويطمح للقاء رئيس كالرئيس بشار الأسد، يجيد قراءة ما بين السطور بحذاقة، ولا مكان لمفردة «تنازل» ولا لمرادفاتها في قاموسه.

طموحُ «أردوغان» لِقاءُ سيادة الرئيس الأسد من دون شروط؛ وهذا بالفعل أغرب طرح يمكن أن يتعرّض له أيُّ رجل سياسة حقيقيّ.. وكانت إجابة الرئيس الأسد واضحة وحاسمة: «كلمةٌ من دون شروط مسبقة للقاء، يعني من دون جدول أعمال، من دون جدول أعمال، يعني من دون تحضير، من دون تحضير، يعني من دون نتائج، فلماذا نلتقي أنا وأردوغان.. لكي نشرب المرطبات مثلا»..؟!

لا نريد أن نكون سوداويين في نظرتنا إلى المستقبل.. لكنَّ الموضوعيّة تقتضي القبول بقناعة أنّ التركيّ غير ساعٍ للحلّ في سورية، بل هو مصرٌ على أن يكون نظيراً للأميركيّ في «المحاصصة» الإقليمية، ليس في سورية فحسب، وإن لم يجد ما يكسر نزعة السطوة لديه، فسيستمرُّ في المراوغة.

كسر النزعة الغريزيّة الطورانية يتمّ بأحد خيارين: خارج حدود تركيا؛ والمقاومة الشعبية خيار مخيف للتركيّ والأميركيّ معاً.

أمّا في الداخل التركيّ، فثمةَ ظروفٌ مُهيِّئة أكثر لزعزعة كيان «أردوغان»؛ فقد ضمن تجديد انتخابه بحيل خبيثة، انطلت على ناخبيه المتمركزين في الأرياف البسيطة؛ لكنّ النخب الاقتصادية لها برامجها، وردود أفعالها الهادئة والعميقة والمؤثرة في خسارتهم الانتخابات.. ونعلم جميعاً أن رسائل التدهور الاقتصادي التي تمّ إرسالها لـ«أردوغان» من اليوم الأول لفوزه في الانتخابات، كانت بليغة، وجاءت على شكل هبوط حادٍ لليرة التركيّة، مازال يتواصل حتى الآن.

أغلب الظنّ، لن يتمكن «أردوغان» من إتمام فترته الرئاسية «٥ سنوات»؛ لأنّ تحدّيات الداخل ماثلة أمامه؛ فاقتصاده يتعثّر بفعل فاعلٍ وسياسته أيضاً.

فجوة المهارات والمبادرات تبطل مفاعيل «دسم» القانون ١٠٧

الاستثمار بوابة أفق جديد لم تُفلح المجالس المحلية في إشراعها.. خبراء يرسمون خريطة طريق للتنمية المحلية المتوازنة

■ تشرين- رشا عيسى

لم تكن الصلاحيات الواسعة التي أعطاها القانون للمجالس المحلية سلسة من ناحية التطبيق، وربما ليس الخلل في بنود القانون الذي أعطاها الصلاحيات الواسعة إداريا وتنظيما واستثماريا، ويمكن لحظ هذا الخلل في أداء المجالس بصورة شبه عامة والذي مرده إلى ما يمكن تسميته بمعضلة الالتزام والتجاوزات وقلة الخبرة التي التصقت بأداء أغلب المجالس المحلية على مدى تاريخ ليس بالقصير في موقع بالغ الأهمية، حتى باتت مفاعيل الأداء السلبية تفرض واقعا صعبا وضاغطا على الواقع المحلي، في حين أن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ جاء ليكرس اللامركزية ويعطي الدور للمجالس المحلية في تطوير البنى التحتية وتنمية موارد المنطقة التي يمثلونها، لكن الملاحظ على الأرض أن المجالس لم تواكب القانون ١٠٧ بمميزاته الواسعة، بل جاءت معاكسة ومعطلة له. وإذا كانت الوحدات الإدارية تعاني من نقص بالسيولة المالية بسبب محدودية الإيرادات، إلا أنها تمتلك أصولا وعقارات لا بد أن يصار إلى إدارتها بأسلوب استثماري تنموي في المجالات كلها، ما يتطلب تنسيقا وتعاونا مباشرا بين جميع الشركاء.

تحقيق التنمية المستدامة

عميد كلية الحقوق في جامعة دمشق الأستاذ الدكتور هيثم حسن الطاس تحدث لـ«تشرين» عن استثمارات المجالس المحلية مقسماً ذلك إلى فرعين، الأول: المعوقات التي تعانيها المجالس المحلية، والثاني تضمن المقترحات والحلول.

وأكد الطاس أن المشرِّع ركّز في المرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ المتضمن قانون الإدارة المحلية، على أهداف القانون في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة وتبسيط الإجراءات والارتقاء بالمقومات التنظيمية والمالية والبشرية لوحدات الإدارة المحلية. كما تضمن القانون مجموعة من الأحكام القانونية المتعلقة باختصاصات المجالس المحلية.

صعوبات متعددة

بقراءة متأنية لنصوص القانون ٦ وخاصة تلك المتعلقة بصلاحيات هيئات الإدارة المحلية (المجالس ورؤساء المجالس) ومدى كفاية هذه الصلاحيات للنهوض بالمجتمع المحلي اقتصادياً وخدمياً نستطيع إبراز الصعوبات (بل العقبات) الآتية كما يوضح الطاس وهي:

أولاً- الموارد البشرية العاملة في المجالس المحلية:

إذا استبعدنا مجالس المحافظات ومجالس مدن مراكز المحافظات، فإن المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية في بقية الوحدات تعاني من نقص حاد بالخبرات الاقتصادية والإدارية والاستثمارية، لدرجة أن المجلس المحلي مختصر برئيسه، وهو يقوم بعمل روتيني إداري لا يختلف عما هو سائد في المؤسسات الحكومية التقليدية، زد على ذلك فإن الكادر البشري الوظيفي في إدارة الوحدة الإدارية (هو مدينة ▫ بلدة ▫ بلدية) لا يشكل هيكلاً تنظيمياً يتوافق مع تطلعات المشرّع.

ثانياً- التمويل:

تعاني وحدات الإدارة المحلية من صعوبات مادية هائلة، بحسبان أن إيراداتها الذاتية محدودة، ومن ثم من غير المقبول أن تبقى الحال على ما هي عليه، حيث إن معظم المشروعات الخدمية التي تخطط لها المجالس المحلية يتم تمويلها من موازنة المحافظة أو على شكل معونة من وزارة الإدارة المحلية، ناهيك بالنقص الحاد بالآليات والمعدات الضرورية واللازمة لقيام المجالس بمهامها المحددة في القانون وتنفيذ خططها واستحقاقاتها.

> **الطاس: المرتكزات الأساسية اللازمة لتنفيذ أحكام قانون الإدارة المحلية ضعيفة**

ثالثاً- المسائل القانونية والتنظيمية:

لو انتقلنا إلى تحليل الأحكام القانونية المتعلقة برقابة السلطة المركزية على عمل المجالس المحلية، لوجدنا أنها تقتصر على الجانب الزجري أكثر من أنها تركز على تقديم العون القانوني والتقني والمالي للمجالس المحلية، كما أن الممارسة العملية تشير إلى أن السلطة المركزية تختزل المجلس المحلي برئيسه، وبالتالي يكثر الحديث في أوساط المجتمع عن ممارساته وارتكاباته، الأمر الذي يفرز فرضيتنا بأن المجلس مختزل فيه.

من ناحية أخرى، إن الكثير من قرارات المجالس المحلية ترسل إلى مجلس المحافظة أو إلى الوزارة من أجل مراقبتها والتأكد من قانونيتها في ظل بيروقراطية إدارية سلبية قاتلة، مع التذكير بأن أحد أهداف قانون الإدارة المحلية هو تبسيط الإجراءات الإدارية.

ومن خلال عرض المعوقات المذكورة أعلاه نصل إلى النتيجة الآتية:

إن المرتكزات الأساسية اللازمة لتنفيذ أحكام قانون الإدارة المحلية ضعيفة، كي لا نقول مفقودة. وبالتالي فإن متطلبات الانتقال من مجلس محلي روتيني يقتصر دوره على الجانب الخدمي إلى مجلس محلي ناشط وفاعل في مجال الاستثمار غير متوافرة.

ما الحلول؟

يقول الطاس: نذكّر في هذا السياق بالتشريعات التي صدرت سواء تلك المتعلقة بالموازنات المستقلة للمحافظات أم تلك المتعلقة بقانون التشاركية رقم /٥/ لعام ٢٠١٦ أو تلك المتعلقة بقانون التخطيط الإقليمي رقم /٢٦/ لعام ٢٠١٠.. هذه التشريعات تشكل البيئة القانونية المناسبة للنهوض بالمجتمع المحلي تنموياً.

وإذا كانت الوحدات الإدارية تعاني نقصاً بالسيولة المالية بسبب محدودية الإيرادات، فإنها تمتلك أصولاً وعقارات لا بدّ أن يصار إلى إدارتها بأسلوب استثماري تنموي، سواء أكان ذلك في مجال الزراعة أم الصناعات الزراعية أو في مجال السياحة أو الرياضة أو الخدمات، وهذا يتطلب بالطبع تنسيقاً وتعاوناً مباشراً بين جميع الشركاء: الدولة والمحليات والقطاع الخاص والقطاع الأهلي (الجمعيات والنقابات). وفيما يلي مجموعة من المقترحات التي نراها تصب في الهدف:

١- نهيب بالمجلس الأعلى للإدارة المحلية أن ينجز عملية التوسع في تطبيق اللامركزية، ونقل صلاحيات الأجهزة المركزية في المحافظات إلى المجالس المحلية.

تابع الصفحة التالية

تفعيل العمل الشعبي منوط بقدرة الوحدات الإدارية على القيام بالأعباء وامتلاك الارادة والكفاءة والقدرة على اتخاذ القرار

٢- نهيب بالجهات المعنية أن تشجع على تفعيل موضوع الإدارات المشتركة للمشروعات المشتركة بين المحافظات والمدن، وسحبه على باقي الوحدات الإدارية، والقانون الحالي كان قد نصَّ صراحة على ذلك.

٣- نهيب بالجهات المعنية أن تطلب من المجالس المحلية خطة متكاملة عن المشروعات الاستثمارية الملائمة لكل منها إقليمياً وثقافياً وخدمياً، ودراسة مدى إمكانية تنفيذها من خلال شركات الاقتصاد والمختلط بين المجلس المحلي والقطاع الخاص وفق ما نص عليه قانون التشاركية رقم /٥/ لعام ٢٠١٦، على أنه يتم التنسيق مع الهيئة السورية للاستثمار وهيئة التخطيط والتعاون الدولي ومجلس المحافظة والمجلس الأعلى للتشاركية، بهدف البحث عن جدوى كل مشروع وتمويله إما بنظام الـ« » أو من خلال إحداث شركات محدودة المسؤولية بين المجالس المحلية والقطاع الخاص، أو بين المجالس المحلية والدولة والقطاع الخاص.

٤- التركيز في البداية على المشروعات الصغرى والمتوسطة، ومن ثم الانطلاق نحو مشروعات أكبر، سواءً في قطاع الصناعة أم الزراعة أو النقل أو البنية التحتية، بالصورة التي تجسِّد اللامركزية المرفقية (الفتية).

٥- الوصول بسياسة الدولة نحو تحقيق المجتمع المحلي النشيط، وهذا يتطلب :

أ- تحسين مستوى إحاطة المواطنين بالحياة المحلية والعمل المحلي.

ب- الحد من العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي.

ج- تيسير الحوار بين المواطن والمجالس المحلية.

د- محاولة التخفيف من التحديات التي تمنع المواطنين من المشاركة في النهوض بالمجتمع المحلي وخاصة التحدي المتمثل في تحقيق توقعات المواطنين، وتحدي الثقة والمصداقية، وتحدي التنسيق بين المجالس وبقية الشركاء الفاعلين وهذا يتطلب بدوره :

- تفعيل تقنية الإعلام كأداة تواصل بين المجالس المحلية والمواطنين.
- تطبيق مبدأ المجلس المحلي المفتوح للعموم.
- الحوار بين المجلس المحلي والمواطنين.
- التقييم المجتمعي لجودة الخدمة.
- تفعيل التخطيط الإقليمي التنموي.

تكريس اللامركزية

المحامي فراس علي ميني أكد لـ«تشرين» أن القانون أعطى صلاحيات للمجالس المحلية بالاستثمار في المادة ٣٠ من قانون الإدارة المحلية ١٠٧ لعام ٢٠١١، ومن الناحية القانونية والنظرية فإن المجالس المحلية تبرم العقود الاستثمارية التي تؤمّن سير الخدمات وتدعم عملية التنمية المستدامة للمناطق التي تمثلها. وهذا القانون جاء ليكرس اللامركزية ويعطي الدور للمجالس المحلية في تطوير البنى التحتية وتنمية موارد المنطقة التي تمثلها وتنميتها.

وجاءت هذه الصلاحيات لتفيد بكل ما من شأنه تطوير المحافظة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعمرانياً بما يتماشى مع التنمية المستدامة والمتوازنة في مجالات التخطيط- الصناعة- الزراعة- الاقتصاد والتجارة- التربية- الثقافة- الآثار)، وأن المجالس المحلية هي صلة الوصل بين المواطنين والسلطات المركزية، ولذلك فإن اللامركزية التي كرّسها قانون الإدارة المحلية نقلت جزءاً من الصلاحيات من الإدارات المركزية إلى المجالس المحلية وهذا نظرياً إيجابي جداً.

وإشراك رؤساء مجالس المدن والمحافظين في المجلس الأعلى للإدارة المحلية هو تأكيد على التحول إلى اللامركزية، وهو أيضاً من الناحيتين النظرية والقانونية توسيع لصلاحيات المجالس المحلية في الاستثمار.

صلاحيات منقوصة

ويوضح ميني أنه في الواقع هذه الصلاحيات منقوصة أو معتلة ومقيدة، فالتحول إلى اللامركزية كان لابد أن يواكبه تحول مواز في قوانين الاستثمار، وتحول مواز في البيئة التشريعية لبقية الإدارات التنفيذية المركزية، وهذا لم يحصل، فإطلاق الصلاحيات للمجالس المحلية بالاستثمار جاء مقيداً بالسلطات المركزية أو الوزارات المركزية التي لم تتخلَّ عن صلاحياتها لمصلحة المجالس المحلية، فالعقود السياحية والزراعية والصناعية والتجارية بقيت مركزية ولم تواكب القانون ١٠٧ بل جاءت معاكسة ومعطلة له، لأن تنازع الصلاحيات يفوّت فرص الاستثمار على كل الأطراف.

كوادر غير مؤهلة

من جهة أخرى فإنّ الكوادر المنتخبة في المجالس المحلية في أحسن حالاتها هي كوادر غير مؤهلة ولا تملك خبرة كافية في إدارة الاستثمارات، هذا إذا ما أضفنا الطرق الملتوية التي يصل فيها أغلب أولئك المنتخبين إلى المجالس المحلية، فأولئك لن يدافعوا إلّا عن مصالحهم الضيقة جداً، وأن البيئة الانتخابية لا تدعم النخب المستقلة ذات السمعة الجيدة والخبرة الجيدة.

لذلك ومن أجل الوصول إلى قدرة هذه المجالس على الاستثمار بما يؤمن التنمية المستدامة وتحقيق واقع خدمي حقيقي لابدّ من وضع تشريعات واضحة ومفصلة لصلاحيات هذه المجالس وتكون متقاطعة ومتوافقة مع بقية التشريعات التي تدعم استقلالية هذه المجالس في تحقيق الاستثمار الحقيقي والمناسب للمناطق التي تمثلها، إضافة إلى تهيئة بيئة انتخابية مناسبة تدعم وصول طبقة التكنوقراط غير الملتزمة بأجندات حزبية أو مصلحية ضيقة، إضافة إلى تفعيل الجهات الرقابية على هذه المجالس، وتكون هذه الجهات الرقابية منتخبة وليست معينة، وبعد ذلك يمكن أن نصل إلى حالة متقدمة من الربط بين دفع الضرائب وجودة الخدمات المقدمة، وفي هذه الحالة يرى ويلمس المواطن الفارق بعد دفعه للضرائب وتحسن الواقع الخدمي حيث يتحول دفع الضرائب من عبء مكروه إلى واجب مرغوب به لارتباطه بتحقق الخدمات وجودتها.

امتلاك الإرادة والكفاءة

المحامي أحمد قلعة جي يوضح لـ«تشرين» أن قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ يهدف إلى تطبيق مبدأ اللامركزية في الإدارة وإعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المحلية لتقوم بدورها الاجتماعي والتنموي والاقتصادي وتحديد هذه الصلاحيات بما يمنع التداخل بين عمل هذه الوحدات والسلطة التنفيذية، أي الوزارات.

ويقول قلعه جي: إن كان هذا المستجد يشكل نقلة صحيحة باتجاه تفعيل العمل الشعبي وممثليه في الوحدات التي يتم انتخابها، فإن ذلك منوط بقدرة هذه الوحدات على القيام بالأعباء وامتلاك الإرادة أولاً والكفاءة ثانياً والقدرة على اتخاذ القرار والتفكير بمنطق مختلف عن منطق الموظف.

وإن كنا نتحدث عن الاستثمارات هنا وعن انعكاس هذه الاستثمارات على تعزيز الحياة الاقتصادية للوحدات، فإنّ الاستثمارات هذه لا تعني طرح المرافق والمشروعات للاستثمار من القطاع الخاص، وإنما تعني أيضاً امتلاك هذه الوحدات القدرة على الاستثمار وإدارته بعقلية ناجحة كعقلية التاجر الملتزم الذي يهدف إلى تقديم سلعة مقابل الربح، لكن الربح هنا سيعاد تدويره في خدمة المشروعات وأعمال التنمية. وعلى سبيل المثال لو أن الوحدات الإدارية تستثمر المواقف العامة التي هي جزء من الأملاك العامة بدل تسليمها استثماراً للقطاع الخاص، ولو أن هذه الوحدات كانت هي التي تدير المولدات الكهربائية المعروفة بنظام «الأمبيرات» لكانت واردات هذه المشروعات ستذهب لخدمة مشروعات مشابهة وتحقق التنمية للوحدة الإدارية.

المسألة ليست في القانون ولكن المشكلة بمن يطبق هذا القانون ويحدد لنفسه حيزاً لا يرغب في تجاوزه، المسألة أولاً وأخيراً هي بمن يملك الإرادة والدراية والرغبة في التفكير خارج صندوق التكليف والوظيفة.

> الحد من العقبات التي تحول دون مشاركة المواطنين في صنع القرار المحلي

> ميني : التحول إلى اللامركزية لابد أن يواكبه تحول مواز في قوانين الاستثمار

المنفعة الشخصيّة وسوء الاختيار يقيّدان عمل المجالس المحليّة..

الاستثمارات شبه غائبة والمبادرات خجولة.. وخبراء يعولون على القانون في ردم الهوّة بين القول والفعل؟

■ تشرين- بارعة جمعة

تحفيز وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توسيع المشاركة في صنع واتخاذ القرار الإداري والخدمي والاقتصادي، مهام ليست بالجديدة في منظور عمل مجالس الإدارة المحلية المنتخبة من الشعب أولا ولخدمته وتطوير سبل الارتقاء به، عبر مبادرات ومشروعات استثمارية لم تبصر النور في معظمها، بل اكتفت بتدوينها ضمن أوراق عمل سنوية مسجلة في مذكرات عملها فقط، إلا أن ما يلفت الانتباه اليوم هو عجز وتقصير هذه المجالس في تطوير عمل وحداتها الإدارية، المسؤول الأول عن تنفيذ الخطط، فهل ما يصدر من أعضاء ورؤساء المجالس لا يزال قاصرا عن التنفيذ؟ أم إن المبادرات الاستثمارية لا تزال رهن المنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة للدولة والمجتمع؟!!

تاريخياً في سورية، اعتُمدَت المجالس البلدية والبلديات لتنفيذ الخدمات في المجتمعات المحليّة، ابتداءً من تحديد المخططات التنظيمية وانتهاءً بشقّ الشوارع وتعبيدها وصيانتها ومنح رخص البناء والإشراف على سلامة الأبنية وغيرها.

توصيفٌ قدمته وزيرة الاقتصاد سابقاً الدكتورة لمياء عاصي يُظهر حجم المسؤولية المجتمعية المُلقاة على عاتق هذه المجالس بعيداً عن الدور التنموي، بمعنى القيام أو المُشاركة بمشروعات تنمويّة واستثماريّة بمختلف مستوياتها، وهو ما كان غائباً بشكلٍ كامل وفق رؤية عاصي، بالرغم من وروده في قانون الإدارة المحليّة رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١، حيث نصّت المادة ٣٤ من القانون على أحقيّة مجلس المحافظة بإقرار تمويل مشروعات استثمارية تنموية ذات مردود بما لا يتجاوز ٢٥٪ من الموازنة المُستقلة لمصلحة المحافظة، وتعدّ هذه المادة معدلة لأوجه إنفاق الموازنة المستقلة الواردة بالقانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧، كما نصت المادة ٣٣ من القانون نفسه على عقد اتفاقات شراكة مع منظمات أهلية أو التعاقد مع بيوت خبرة محليّة ودوليّة لوضع رؤية تنموية مستقبلية اقتصادية واجتماعية وخدمية للمحافظة.

مكاسب شخصيّة

فكرةٌ لاقت نجاحاً كبيراً في دول كثيرة، كما ساهمت في التخفيف عن الحكومة المركزية، وهو ما يندرج في صلب عمل المجالس المحلية، بصفتها شريكاً ومبادراً في الاستثمارات الخاصة بها، وفق رؤية الدكتور في علم الاقتصاد جامعة تشرين سنان علي ديب، ما يجعل من الاستثمارات الكبيرة ضمن مهام السلطات المركزية، وهذا لا يعني انعزال المجالس المحلية عنها.

بالمقابل، نجد أن فترة نشاط المجالس تكون ضمن الانتخابات، لندخل بعدها بغفوة، حسب توصيف علي ديب لعملها، مرجعاً الأمر لعدم تناسب طريقة اختيار الإدارات، القائمة على الفكر التقليدي لا التّقني، وهنا سنتوه حتماً بين التمثيلي والتقني، عدا قلّة المحاسبة التي ستجعل من المبادرات قليلة وغير فاعلة لسوء اختيار الأشخاص.

إلّا أن ما نلاحظه دائماً هو تعاظم المعاناة بكيفيّة تأمين الأموال للاستثمارات والسعي وراء مكاسب شخصية على حساب جذب الأموال العامة وطريقة اختيار المشروعات الأكثر عائدية وخدمة وفائدة للأغلبية، برأي الدكتور علي ديب، فالطبيعي هو صدور تقارير سنويّة بالحاجات الاستثمارية، وأخذ الآراء بكيفية التّصدي لها وتحديد الأولوية بينها، وهنا لابدّ من التذكير بأن الإدارات المحلية مراقبة من المجالس نفسها ومن مجلس الشعب ومتابعة من وزارة الإدارة المحلية، فلنعتبر هذه الفترة تجربة ومرآة للثغرات التي عانينا منها لترميمها ووضعها بالطريق الصحيح.

> **د. عاصي: الواقع أثبت أن القانون يسمح بكثير من الأدوار للمجالس المحلية لذا من الضروري رسم حدود الأدوار والصلاحيات بشكل واضح**

مقوّمات العمل

إلّا أنه ولكي تلعب مجالس الإدارة المحلية هذا الدور المأمول منها، لابدّ من دراسة بعض النقاط الأساسية التي قدمتها الدكتورة لمياء عاصي، مؤكدةً ضرورة العمل على تحقيقها، فتوسيع الصلاحيات يُمكّن المجالس من اتخاذ القرارات التنموية والاستثمارية.

وبالتالي تحفيزها للعمل من أجل تطوير مناطقها من النواحي الاقتصادية والخدمية، كما أن أغلبية المجالس تشكو من محدودية الموازنات الداعمة لعملها التي يتم تحديدها من السلطات المركزية، وتعود بالأصل لضعف مصادر التمويل لها أيضاً، الأمر الذي يستلزم- برأي عاصي- إعادة النظر بمفردات هذه الموازنات، الأمر الذي سينعكس حتماً على قدرة المجالس المحلية على الانخراط بالأعمال المتعلقة بتطوير أي منطقة واستثمار مواردها الطبيعية أو البشرية، كاستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والكهرباء وتأمين البذار والأسمدة وغيرها.

وتبرز أهمية تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ضمن حديث الدكتورة لمياء عاصي، وإقامة حاضنات أعمال والإشراف عليها أو منح التسهيلات اللوجستية والمشورة الفنية لتلك المشروعات الصغيرة في مرحلة التأسيس، التي من المفترض أن تكون هدفاً أساسياً لتنمية المجتمع المحلي، وهنا تعود عاصي للتشديد على أهمية قيام أعمال المجالس على أساسيات الحوكمة وهي الشفافية والمُساءلة وتحمل المسؤولية والمشاركة والعدالة، عبر السماح للمواطنين بحضور جلسات المجالس البلدية عند مناقشة مسألة تخص الشأن العام، أو عند إعطاء الموافقة على مشروعات استثمارية، ما يعزز الثقة بعمل تلك المجالس أمام المواطن.

يضاف لذلك تمكين وبناء قدرات هذه المجالس عبر التعريف بالقوانين التي ستحكم عملها وتدريبها على بعض المهارات، وتدعيم ذلك بارتباط المجالس ببيوت خبرة قانونية واقتصادية، ما ينعكس إيجاباً على المجتمعات المحلية، ليأتي التقييم والمحاسبة حسب معايير ومؤشرات كميّة من خلال جهة محايدة، ورسم حدود الأدوار والصلاحيات بشكل واضح لا مجال فيه للتداخل أو التشابك أو التكرار، لأن الواقع الحالي أثبت أن القانون يسمح بكثير من الأدوار والمهام، لكن الحدود المتشابكة

تابع الصفحة التالية

غياب الجانب التنموي من عمل المجالس المحلية يستوجب إقرار تمويل المشروعات الاستثمارية من الموازنة المستقلة لمصلحة المحافظة

وغير الواضحة للعلاقة بين السلطات المحلية والسلطة المركزية، تجعل عمل المجالس المحلية- برأي الدكتورة لمياء عاصي- يقتصر على المُمارسات المُعتادة.

رديف اقتصادي

الشق المادي والكفاءة في إدارة المشروع لا يختصران متطلبات العمل المرتكزة أولاً على وجود أفكار وترابط بين المجالس المحلية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، حسب رؤية الخبير في إدارة المخاطر الدكتور ماهر سنجر، التي تعد أحد محاور التنمية بتقديم الرؤى الاقتصادية والأفكار والحلول البديلة إلى جانب تقييم جدوى المشروعات اقتصادياً واجتماعياً، لذا من الجيّد في مكان ما تفعيل مسألة القروض للمجالس المحلية بغايات استثمارية، وتفعيل دور الصناديق الاستثمارية لتعزيز دور المجالس المحلية، بدعم المشروعات التنموية أو المتوسطة والصغيرة الحجم، والذي بدوره سيعوّض الضعف في الجباية المحلية والضعف في القدرات الاقتصادية لقاطني المنطقة برأي الدكتور ماهر سنجر، وذلك بالاعتماد على التكامل بين الخبرة والموارد المتاحة لدى المجالس المحلية.

تقصير أم ضعف إمكانات؟

الحديث عن أي ثغرة أو تراجع في أداء عمل جهة ما، يستوجب منا تقديم بيانات وأرقام تُثبت هذه الحالات، فالتعميم بمثل هذه الأماكن لا يجوز، بهذه الكلمات ردّ رئيس مجلس محافظة ريف دمشق الدكتور إبراهيم جمعة على تساؤلات ؟تشرين؟ حول تراجع أداء عمل المجالس المحلية، وأكد أن المجلس المحلي هو المسؤول الأول عن تنمية المجتمع عبر القيام باستثمارات تعتمد على موازنات الوحدات الإدارية والإعانات المقدمة لها، ومن خلال المشاركة مع المجتمع المحلي بمشروعات ترتقي بالجانبين التنموي والخدمي.

نعم، تتفاوت الوحدات الإدارية والمكاتب التنفيذية بمبادراتها حسب تأكيدات الدكتور جمعة، وهو أمر مرتبط بتفاعل المجتمع معها أولاً، وبناء الثقة معه ثانياً، لما لذلك من انعكاسات إيجابية على أداء المجالس، التي لابدّ أن تتمتع بالأمانة والكفاءة في تأدية أعمالها، بالاستناد إلى دراسة الجدوى الاقتصادية بالأرقام، التي تعكس صدق العمل وضمان القيام به، مشيراً إلى أهمية الرقابة على عمل هذه المجالس التي تأتي من عدة جهات، أولها الشعبية والرسمية وثانيها سلطة الإعلام بصفته المحرك الأول للمجتمع، عبر توعيته بحقوقه وواجباته وتعريفه بها ضمن قانون الإدارة المحلية.

جلسات المجالس المحلية علنيّة ويمكن

> د. علي ديب: عدم تناسب طريقة الاختيار التقليدية للإدارات يجعلنا نتوه بين الفكر التمثيلي والتقني

دعوة الإعلام وأي مواطن للحضور، وهو حق يضمنه القانون، وفق تأكيدات جمعة، كما نص القانون أيضاً على ضرورة قيام المجلس بإجراء لقاءات دورية حوارية مع المواطنين، لشرح الظروف والإمكانات والقرارات والمعوقات والصعوبات للوصول إلى التشاركية، بالمقابل ضَمن القانون نفسه حق المجتمع بالتقييم والمحاسبة، فالمسؤولية جماعية، وجوهر القانون هو اللامركزية التي طالب الدكتور إبراهيم جمعة بتفعيلها وتطبيقها.

يتطلب الوصول إلى الشكل الأمثل بالعمل مدة زمنية معينة، فالكوادر قليلة وضغط العمل كبير قياساً بها، وبرأيه هنا لابدّ من التذكير بضرورة تأهيل هذه الكوادر التي تعاني صعوبات موضوعية متمثلة بنقص الكوادر وقلة الكفاءة في بعض الحالات، ما استدعى المطالبة بإقامة مراكز تدريب وتأهيل من رؤساء المجالس أنفسهم.

كما أكد أنه من الضروري استقطاب الكفاءات للمجالس المحلية بتحديد النسبة الأكبر منها للمؤهلين والقادرين على العمل، إلى جانب العمال والفلاحين، وأن أداء المجالس متفاوت في مستوى الخدمات والتنمية، ليأتي دور المجتمع مجدداً بالمتابعة، لكونه المستفيد والمتضرر بآنٍ معاً.

ولكي نكون موضوعيين، كسلطة وإعلام ومجتمع محلي، يجب الأخذ بيد هذه المجالس لتفعيل دورها وتأدية مهامها وتطويرها وتعميم التجارب الرائدة لها، لإحداث التوازن والتفهم للدور والإمكانات، وهنا يعود الدكتور إبراهيم جمعة ليؤكد أن ما يتم طرحه في الإعلام حول تفعيل دور المجالس المحلية هو مطلب للمجالس المحلية أيضاً، داعياً إلى أن تأخذ المجالس المحلية دورها الذي تسعى إليه رغم المعوقات الكثيرة.

والحاجة للاستعانة بكل الفعاليات العامة والخاصة وبيوت الخبرة للمساهمة في وضع الخطط المستقبلية المطلوبة منها، والتعاون مع المنظمات الشعبية، والأخذ بمقترح إحداث صندوق الإقراض الذي تم تقديمه في اللقاء الأخير بمجمع صحارى، وتفعيل نظام الحوافز والمكافآت التشجيعية للعاملين وسط تدني الرواتب الأجور، وإجراء مسابقات لتعيين مديرين للمدن والبلدان و البلديات.

فجوة قانونية وتنظيميّة

تهمُّ التقصير والتراجع بالأداء لم تأتِ من فراغ، بل هي انعكاس للواقع المُعيش الذي لم يشهد حتى اليوم خطوات حقيقيّة في مضمار العمل التنفيذي لمجالس الإدارة المحلية، التي مردّها برأي المحامي أحمد حبابة إلى اتساع الهوّة بين أعضاء المجالس، نتيجة تفاوت الكفاءات العلمية والمهنية، وهو ما يقوّض قدرتهم على التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي بكفاءة وفاعلية، متسائلاً: ما الذي يمنع إخضاع هؤلاء الأعضاء لدورات تثقيفية بالقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات، إضافة لتعريفهم بواجباتهم وحقوقهم، التي تعد مسؤولية وزارة التنمية الإدارية بالدرجة الأولى؟!

أما عن القانون رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ فهو قانون متطور وحضاري، برأي حبابة، لكن لم يأخذ حقه بالتطبيق بسبب الحرب على سورية، ما جعل هناك ضرورة لتحديث بعض مواده ولاسيّما الخاصة بوسائل التمويل من المواد ١٣٤ إلى ١٤٢ لزيادة وسائل التمويل، ولكي تناسب الأوضاع الحالية، فالتضخم وانعدام الاستقرار الاقتصادي والغلاء ساهمت في نقص التمويل، وبالتالي تحجيم المشروعات الاستثمارية، هنا تأتي أهمية توسيع المشاركة بين القمة والقاعدة في تنمية المجتمع المحلي، عبر تحديد احتياجاته وموارده وتثقيف المواطن بحقوقه وواجباته ودوره في عملية الرقابة على أداء المجالس، وتصويب أي خلل فيها، إضافة إلى عدم اعتماد الحلول التكتيكية المقترحة ليس من المسؤول فقط وإنما المواطن أيضاً، عبر اجتماعات دورية من المجلس الأعلى للإدارة المحلية أكثر من مرتين في السنة حسب المادة ٥ الفقرة ١ من القانون ١٠٧ لعام ٢٠١١، بغية المتابعة المستمرة للخطة الوطنية اللامركزية ومعرفة نتائج تنفيذها والمعوقات والعمل على حلّها بأسرع وقت ممكن.

> د. جمعة: تفعيل دور المجالس المحلية هو مطلب للمجالس نفسها قبل الإعلام القائم دوره بشكل رئيس على التوعية

> المحامي حبابة: التقصير هو نتيجة الفجوة الكبيرة بين الأعضاء لتفاوت الكفاءات العلمية والمهنية فيما بينهم

القوانين وحدها غير كافية.. للمجالس المحلية الدور الأكبر للنهوض والارتقاء بمدنها وبلداتها وبلدياتها ولتحسين الواقع الاقتصادي

■ تشرين- باسم المحمد

عزز القانون المالي رقم ٣٧ عام ٢٠٢١ الصلاحيات الواسعة التي أعطاها قانون الإدارة المحلية للمجالس المحلية ومكنتها من تطوير وحداتها الإدارية خدميا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعمرانيا، لأنه ساعد المجالس على رفد موازناتها بإيرادات جديدة تساعدها على تحسين وضعها المالي.

إذ كانت الوحدات الإدارية تحقق إيراداتها قبل صدور القانون المالي من أمورعدة، وعلى سبيل المثال مصدر من أصل الوحدة الإدارية نتيجة الخدمات التي تقدمها مثلا تزفيت شارع تكون له رسوم عائدة لميزانية المجلس المحلي، كذلك من رسوم رخصة بناء أو غرامة على أي مخالفة أو رسوم من اللوحات الإعلانية.. الخ، أما المصدر الثاني فهو من إدارة الاستثمارات التابعة للوحدة الإدارية، والمصدر الثالث فيتم تحصيله من الجهات العامة، حيث تذهب نسبة من تحصيل الضرائب من وزارة المالية إلى الحساب المركزي لوزارة الإدارة المحلية لتقوم بدورها في توزيعها على الوحدات الإدارية حسب عدد السكان بمنطقة كل وحدة.

وعندما صدر القانون المالي رقم ٣٧ عزز من استقلالية المجالس المحلية فأتاح موارد مالية جيدة للوحدة الإدارية، حيث يتطابق القانون المالي مع قانون الإدارة المحلية من حيث التساوي بين الوحدات الإدارية ونقلهم من المستوى الهرمي إلى المستوى الأفقي، كما أنّه وحد القوانين المالية المتعلقة بإيرادات الوحدات الإدارية في وحدة تشريعية تتسم بالحداثة وتنسجم مع التطورات التشريعية ودمج لجنتي تقدير ؟رسم مقابل التحسين؟ بلجنة واحدة من أجل تبسيط الإجراءات على المواطنين.

وأعطى القانون ٣٧ الوحدات الإدارية صلاحية إجراء المناقلات بين بنود وفقرات الباب الواحد للموازنات الجارية من قبل المكتب التنفيذي، ومنح مجالس المدن والبلدات والبلديات صلاحيات بإصدار قراراتها في تحديد مقادير ونسب الرسوم الواردة بهذا المشروع من دون تصديق هذه القرارات من قبل مجلس المحافظة، كما كان سابقاً وفي هذا تطبيق لمبدأ اللامركزية وتبسيط لإجراءات فرض الرسوم التي تُصّدق من قبل مجلس المحافظة فقط كما سمح لها باتخاذ قرارات فرض بدلات الخدمة لمراكز الخدمة وفق المادة ٣٨ منها.

كما عدل القانون المالي في طريقة توزيع رسوم التعبيد والتزفيت، حيث تم توزيع الرسم بالتساوي بين مالكي العقارات المجاورة وغير المجاورة المستفيدة من أعمال التعبيد والأرصفة تحقيقاً للعدالة ولتخفيف العبء عن المواطنين من جهة ولمساعدة الوحدة الإدارية على تحصيل هذه الرسوم من جهة أخرى، كل هذا يسهم في تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية بما يمكنها من تنفيذ مشاريعها، وتقديم خدماتها للمواطنين بشكل أفضل، وبما يؤمن الإيرادات اللازمة للأداء بواجبها وتقديم الخدمات للمجتمع المحلي العائد لها.

تمكين بالتشاركية

وبهذا فقد شكّل قانون الإدارة المحلية شكل نقلة نوعية لانتخاب واختيار ممثلي الشعب في هذه المجالس المحلية لما أعطاها من صلاحيات واسعة لها لم تكن موجودة سابقاً وجسّد اللامركزية بكل أبعادها فباتت الوحدة الإدارية مستقلة بذاتها، ولها صلاحيات مطلقة في استثمار مواردها وتطوير عملها وتوسيع مشاريعها واستطاعت بموجب القانون المالي عام ٢٠٢١ تحديد الحد الأعلى والأدنى لإيراداتها المالية وقيمة الرسم المالي ونوعه بشكل يمكّنها من إحداث مشاريع واستثمارات بالتشاركية مع الجهة التي تراها مناسبة.

> **القانون المالي ٣٧ عزز من استقلالية المجالس المحلية فأتاح لها موارد مالية جيدة**

مرجع مهم

وبذلك أصبح قانون الإدارة المحلية مرجعاً لتوجيه عمل رؤساء الوحدات الإدارية والمحافظات لكونه وضّح عمل المجالس وتعدادها وصلاحياتها على أرض الواقع، ولا سيما أنّ المجلس المحلي يرسم إستراتيجيات وخطط وأعمال المحافظة التي ستنفذ من خلال المكتب التنفيذي المنبثق عن مجلس المحافظة والمجالس المحلية الأخرى.

كما أنّ قانون الإدارة المحلية حدد آليات تسمية المدن والبلدان والبلديات وأحدث المجلس الأعلى للإدارة المحلية المعني بوضع الخطة الوطنية اللامركزية المعنية بنقل الصلاحيات من المؤسسات والوزارات إلى الوحدات الإدارية ، وهذا ما توجد ديناميكية عالية تسهم في القضاء على الفساد والروتين بعمل المجالس، لكن شرط توضحه والقوانين المرتبطة به لأعضاء المجالس، هذا إضافة إلى الحرص على إيصال أشخاص قادرين على تنفيذه بالشكل الصحيح وممارسة مسؤولياتهم وواجباتهم على أكمل وجه.

آثار جانبية

أدى القانون المالي إلى تراجع المشاريع العمرانية، لأن الرسوم المحددة بموجبه شكلت عبئاً ثقيلاً على أطراف المعادلة، خصوصاً الاعتماد على تقديرات البيوع العقارية.

في الوقت الذي يجب أن يكون من المهم جداً تقديم التسهيلات للمشاريع العمرانية في مرحلة إعادة الإعمار، للمساعدة على إعادة البناء، وقيام مشاريع عمرانية جديدة وتطوير البنية العمرانية في البلاد، خصوصاً في ظل الظروف المعيشية ونقص السيولة النقدية لدى المقاولين والمواطنين على حد سواء إلى جانب ارتفاع أسعار المواد الأولية وخصوصاً مواد البناء والنقل، ونتيجة لكثرة الشكاوى من ارتفاع التكاليف تم إصدار بعض القرارات التي تم بموجبها تعديل عوامل التثقيل في حساب الغرامات لجهة تسوية المخالفات وتخفيض رسوم التراخيص لبعض رخص الإنشاءات البسيطة، ورخص وليس ترخيص البناء الجديدة.

> **القوانين منحت ديناميكية عالية تسهم في القضاء على الفساد والروتين بعمل المجالس لكن شرط توضيحه**

بالمحصلة

القوانين وحدها غير كافية كما أنها في الوقت نفسه ليست كاملة لكن في الوقت نفسه يمكن تعديلها شريطة التطبيق والخروج بمقترحات عملية تحقق مصلحة الجميع، كما أن غياب أساسيات ومفاهيم الاستثمار المجدي هو السمة الغالبة بين أعضاء المجالس، وهنا يأتي دور الجميع في تقديم الحلول والمشورة اللازمة، من خلال تشبيك بين جهاتنا العامة وعلى رأسها هيئة الاستثمار السورية، وهيئة التخطيط الإقليمي، والمكتب المركزي للإحصاء، وغيرها من الجهات البحثية والتسويقية، لسبر أغوار المناطق السورية، والتحديد الدقيق لمواردها الطبيعية والبشرية، والأهم دراسة البنى التحتية لإقلاع المشروعات التي تناسب كل منطقة، هذا كله يحتاج إلى جهة تربط ما بين الوحدات الإدارية والجهات القادرة على المساعدة في اتخاذ القرارات.

كما يجب على الناخبين أن يختاروا الأكفاء ليمثلوهم في المجالس، بناء على قدراتهم وسمعتهم في المجال الاستثماري بعيداً عن أي ولاءات أخرى، وأن تتم المحاسبة في حال تجميد الموارد والاكتفاء بطلب المعونات من وزارة الإدارة المحلية وغيرها، فالحفاظ على الأموال ؟تحت البلاطة؟ وعدم اختلاسها أو تبديدها، لا يعني نظافة اليد، بل أيضاً عدم توظيفها في تنمية المجتمع المحلي، وتحقيق القيمة المضافة في قرانا وبلداتنا وتأمين فرص العمل لطالبيه، يجب أن يعتبر نوعاً من الفساد وهدراً للأموال والطاقات، مع عدم إغفال الرقابة القانونية والمجتمعية على آليات اتخاذ القرارات الاستثمارية، منعاً لاستغلال الصلاحيات الواسعة التي وفرتها القوانين المرتبطة بهذا الشأن.

المغتربون ثروات تنتظر خارج الحدود .. بددها ضعف مبادرات المجالس المحليّة وافتقارها لمهارات التواصل والاستقطاب.. وثغرات تشريعية متفرقة أثّرت سلباً

■ تشرين- منال صافي

استعداد المجتمع المحلي، وتحديدا المغتربين، للمساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مدنهم، والرغبة بوضع مدخراتهم للاستثمار في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات وغيرها من المجالات، تصطدم بحاجز التعاطي السلبي تجاه هذه المبادرات من أعضاء المجالس المحلية. . فلماذا لم تفلح المجالس المحلية في جذب استثمارات المغتربين لدعم التنمية؟ وهل المشكلة في القانون أم في تطبيقه، أم المشكلة بالمجالس المحلية بحد ذاتها، أم هناك تعقيدات أخرى خارجة عن الإرادة؟

من وجهة نظر الخبير الإداري عبد الرحمن تيشوري فالمشكلة ليست في القانون وهو ليس قاصراً، ومن خلال قراءة متأنية لقانون الإدارة المحلية الجديد الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /١٠٧/ لعام /٢٠١١/ نجد أنه قانون متطور ومهم ويمنح دوراً اقتصادياً وتنموياً كبيراً لمجالس الإدارة المحلية، وبرأيه أن هذه المجالس لم تفهم مضمون القانون، والبعض منها لا توجد لديه خبرات للتطبيق، على اختلاف المستويات، بدءاً من مجلس المحافظة ونزولاً إلى مجلس المدينة ثم مجلس البلدة وصولاً إلى مجلس البلدية.

وأشار إلى أن مواد القانون تضمنت أهدافاً تركز على الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي، غير أن الأغلبية من رؤساء وأعضاء المجالس المحلية لا يفقهون ما معنى مصطلحات ؟ الدور التنموي؟ و؟التنمية المستدامة؟ و؟التنمية المتوازنة؟، وبقي دورهم مقتصراً عند الجانب الخدمي من نقل قمامة وتصديق أوراق رسمية لا أكثر، وعند سؤالهم عن المشروعات التنموية التي تم إنجازها لا نجد إجابات تنم عن فهم.

وكل ذلك ▫ يضيف تيشوري- تعرف إليه طلاب المعهد الوطني للإدارة العامة، وما يشعرنا بالخيبة هو عندما نرى خريجين مؤهلين لإدارة المرافق العامة والإدارة المحلية يتم إبعادهم من الأماكن التي تم إعدادهم ليشغلوها، يجب عدم ترك المجالس التي لا تقوم بدورها حتى تنتهي فترة ولايتها، فكل مجلس لا يمارس دوره وصلاحياته وخاصة التنموية والاقتصادية يجب إعفاؤه وحله.

شرط المستوى العلمي

وشدد تيشوري على ضرورة أن يتمتع أعضاء المجلس بالكفاءة والخبرة والنزاهة للتمكن من القيام بعملهم، لأن أغلب الموجودين حالياً ليسوا قادة إداريين ولا يملكون المهارات والخبرات لإدارة هذه المجالس، وهناك بعض الشروط يجب العمل عليها في قانون الانتخابات وهي التركيز على المستوى العلمي للمرشحين والتركيز على التخصص العلمي، فلا قيمة لأي عضو في مجلس محلي لا يحمل إجازة جامعية اختصاص في الاقتصاد أو الإدارة أو القانون أو الهندسة، فحملة الشهادة الإعدادية لا فائدة منهم في مجالس الإدارة المحلية، توجد مصادر دخل كبيرة لكنها تنتظر جهود مجالس الإدارة المحلية لاستثمارها في تنمية مجتمعاتها، وعليها القيام بإنشاء مجمعات تجارية وورشات حرفية، والتركيز على السكن المناطقي.

تعقيدات وروتين متوارث

من زاوية أخرى، يرى الخبير الاقتصادي جورج خزام أن قضية مساهمات المغتربين واستثماراتهم لا تتعلق بتقصير المجالس المحلية في جذبها فقط، فالمسألة أكثر تعقيداً، فالمغترب بحاجة لسياسات اقتصادية جاذبة لتشجيعه على وضع (تحويشة العمر) في وطنه، إذ إن أي وثيقة رسمية تحمل عنوان (طلب موافقة) أو (طلب ترخيص) تعطي انطباعاً مباشرة بأن هنالك مسلسلاً طويلاً من التعقيدات والعقبات، يبدأ بالحلقة الأولى بتقديم الطلب وينتهي بمسلسل طويل من الموافقات والمراجعات والانتظار خلف المكاتب للحصول على الموافقة لبدء أي مشروع استثماري أو صناعي.

ولفت إلى أن مجالس الإدارة المحلية تطبق الروتين والتعقيدات البالية المتوارثة من المجالس التي كانت قبلها، وكلما كانت التعقيدات أكبر ، تراجع عدد المستثمرين الأجانب والمحليين والمغتربين، كما أن مجالس الإدارة المحلية ليست صاحبة قرار بتغيير الروتين والأوراق المطلوبة لبدء أي مشروع استثماري، لأنها تنفذ تعليمات الوزارة التي تطلب التعقيد بحجة تنفيذ القانون المتوارث.

كما أن مصطلح (طلب موافقة على مشروع استثماري) من مجالس الإدارة المحلية هو مصطلح هدام، لأن هذا العنوان يحمل احتمال القبول أو الرفض لتأسيس مشروع استثماري، ويجب استبداله بمصطلح (طلب البدء بمشروع استثماري)، الذي يعني أن الموافقة مقبولة مسبقا من دون تعقيدات.

تساؤلات مشروعة

وطرح خزام جملة من التساؤلات: كيف سيأتي مستثمر أجنبي أو مستثمر سوري مغترب إلى الوطن ويُمنع عليه تداول الدولار مع تجريم التعامل به؟ وكيف سوف يقوم بادّخار أرباحه بالدولار إذا كان ذلك يعد جريمة بالقانون تعاقب بالغرامات الباهظة وبالسجن لسنوات؟ وكيف سيأتي مستثمر لتأسيس مشروع صناعي وممنوع عليه استلام قيمة صادراته بالدولار سوى بالسعر الرسمي المنخفض للمصرف المركزي؟ ما يكبده خسائر فادحة من فرق التصريف.

وتابع: إن وجود تقييد لحرية سحب ونقل الأموال من البنك يخالف كل قوانين السوق الحرة التي تجذب المستثمرين لها، وكل القوانين الهدامة للاقتصاد الوطني ولسعر صرف الليرة السورية التي لا تصلح لأي زمان ومكان هي عامل تنافر بين الاستثمار الصناعي في سورية و جميع المستثمرين في العالم.

جهة واحدة

ورأى خزام أن الحل الوحيد للخروج من دوامة التعقيدات لمجالس الإدارة المحلية والموافقات والتراخيص هو أن يتم تقديم الطلبات لتأسيس مشروع استثماري لجهة واحدة فإن كان المشروع صناعياً ▫ على سبيل المثال- يتم تقديمه لوزارة الصناعة حصراً، والموافقة تكون مقبولة مقدماً بطلب واحد، وفي حال طلبت أي جهة رسمية أوراقاً من المستثمر الأجنبي أو المحلي عليها طلبها من وزارة الصناعة حصراً، وهي التي تقوم بتحديد ما إذا كانت هذه الورقة ضرورية أم لا، وفي حال ضرورة وجودها تطلبها من المستثمر.

وأكد أن المستثمر الأجنبي أو المغترب حتى يقوم بالاستثمار في سورية يجب أن تكون الجدوى الاقتصادية للمشروع في سورية أعلى من الجدوى الاقتصادية للمشروع في بلاد الاغتراب، وهذا غير موجود بسبب تقييد الأسواق وتراجع نسبة الأرباح المسموحة وفق بعض القرارات، وتعقيدات قوانين الجمارك للبضائع والمواد الأولية المستوردة، ما يؤدي إلى تراجع الأرباح ومعه تصبح فترة استرداد رأس المال الافتتاحي طويلة، كما يصبح الاستثمار الصناعي في سورية عديم الجدوى الاقتصادية.

خيارات وسياسات خاطئة

بدوره المحامي غالب عنيز عضو مجلسي الشعب ومحافظة دمشق لعدة دورات ركز على مجموعة من الملاحظات والأسباب التي أدت إلى ضعف الأداء في مجالس المحافظات والمجالس المحلية وأهمها المحسوبيات التي أدخلت أشخاصاً غير أكفاء إلى هذه المجالس، لافتاً إلى وجود تقصير بموضوع جذب الاستثمارات، وعلى الرغم من الطرح المتكرر لضعف الموارد في كل المجالس المحلية وخصوصاً المناطق المتضررة بفعل الإرهاب التي تحتاج إلى إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية، لكن المبادرات قليلة، وهناك ضعف بالتعاون بين السلطات الإدارية والمجالس المحلية وبين المجتمع الأهلي والسبب عدم الثقة.

وأشار إلى أنه من جملة الأخطاء المرتكبة، على سبيل المثال، شارع لا يحتاج الى تعبيد وهناك شوارع يجب أن تحظى بأولوية لكن المحافظة تقوم بقشر طبقة الإسفلت وإعادة فرشه على الشارع الذي لا يحتاج إلى تعبيد، فقط لأن هذا الشارع وضع في الخطة، وتترك الشوارع الترابية يغوص أهلها بالوحل والطين خلال الشتاء، هذا على مستوى دمشق فكيف يكون الأمر على مستوى الأرياف؟

ولفت الدكتور عنيز إلى أن عدم توافر المرتكزات الأساسية للعمل، بسبب الحصار والظروف الاقتصادية، جعل البعض يستغل هذا الأمر ويضعه شماعة لتبرير التقصير في أداء مهامه، مبيناً وجود إمكانات لإقامة المشروعات الاستثمارية في كل المناطق، لكن تقصير المجالس المحلية والوحدات الإدارية أدى إلى تراجع كبير في الواردات .

وأشار إلى أن إشكالية النقص في أسطول العمل وعدم توافر الآليات التي تحتاجها المحافظة والوحدات الإدارية والمجالس المحلية للقيام بأبسط الخدمات، استطاعت مناطق كدير عطية من خلال المجتمع الأهلي أن تتجاوزها، وبفضل هذا التعاون نجد أن الخدمات فيها تضاهي الدول الأوروبية، وهي مثال يحتذى به ويجب الاستفادة من تجربتهم وتعميمها، فالتعاون شبه مفقود في بقية المجالس لأن اختيار الإدارات خاطىء.

> **تيشوري: يجب أن يكون أعضاء المجالس المحلية جامعيين والمجالس التي لا تقوم بدورها يجب حلّها فوراً**

> **خزام: لتشجيع المغترب يجب أن تكون الجدوى الاقتصادية لمشروعه الاستثماري في بلاده أعلى منها في المغترب**

التبرعات رديف داعم للتنمية المحلية.. بصمات راسخة في بعض المناطق وغياب تام عن أخرى.. تجربة منطقة القلمون تستحق التمعّن والتقليد

■ تشرين - علام العبد:

في الوقت الذي تحقق فيه التبرعات المالية في مدن القلمون كلها قفزة نوعية بهدف تطوير المجتمع المحلي هناك والارتقاء بالخدمات المقدمة نرى في الوقت ذاته شحا بالتبرعات في أماكن ومناطق مختلفة من سورية، ففي مدينتي النبك ودير عطية سجلت التبرعات المالية والعينية، التي تقدم سواء من الجمعيات الأهلية أو من رجال الأعمال وأهل الخير والمغتربين الذين تقدر نسبتهم في القلمون بـ٨٠٪، مثالا يحتذى به في العمل الخيري والإنساني التنموي.

من أتيحت له زيارة مدن وقرى القلمون يلاحظ كيف يعمل الأهالي هناك معاً لجمع الموارد المالية ؟ التبرعات؟ ومعالجة تحديات طال وجودها،

ويسعى الأهالي سواء في هذه المدينة كالنبك ودير عطية وقارة ويبرود أو تلك القرى كالحميرة والجراجير وفليطة والمراح والمشرفة وغيرها من القرى من خلال اللجان المحلية إلى الاستفادة من إمكاناتهم الجماعية بهدف إجراء بعض التحسينات الملحة في مجتمعهم بدءاً من ضرورة شق طريق يربط القرية بالمناطق الحضرية، وإعادة تأهيل المدرسة المحلية، كما يحدث اليوم في مدينة دير عطية، وصولاً إلى ضرورة ترميم خط للأنابيب كثير التسرّب يهدر مياه الشرب الثمينة. ناهيك بدعم هذا المخبز وذاك وبالتجهيزات اللازمة بهدف إنتاج رغيف جيد بمواصفات عالية الجودة، وتأمين تجهيزات للمشافي كما يحصل اليوم في مشفى النبك، وجمع التبرعات والمساهمات المالية في القلمون ثقافة تربى عليها الأهالي هناك ويعتبرونها تصب في بوتقة واحدة ألا وهي الصالح العام لمجتمعهم وهي الكفيلة بتحقيق تحسينات ملحوظة في مجتمعهم، وكله بفضل التمويل الذي توفره التبرعات المالية.

إيجاد صيغة

يرى المهندس الاستشاري عماد حديد عضو مجلس محافظة سابق ، رئيس لجنة منطقة النبك للمكاتب الهندسية في تصريح لـ؟ تشرين ؟ أنه لابدّ من إيجاد نظام معين أو صيغة لإدارة التبرعات ومساهمة المجتمع المحلي وتوظيفها في المكان الذي يخدم مشروعات التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك لابدّ من عملية تشاركية بين المجتمع المحلي والمجالس المحلية ودراسة أي مشروع وتأمين المبالغ اللازمة لتنفيذه، وهنا لابدّ من الاستعانة بخبرات فنية ومالية وإدارية للقيام بأعمال كهذه سواء عن طريق الجمعيات أو المنظمات أو المؤسسات وخاصة أن الإمكانات المتوفرة لدى المجالس المحلية ضعيفة ويتعذر عليها لتمويل هذه المشروعات.

وعند تنفيذ أي مشروع يجب دراسته بشكل معمق ودراسة الجدوى الخدمية والاقتصادية لتكون هذه التبرعات والمساهمات وضعت في مكانها وبالتنسيق مع المجالس المحلية.

ويمكن لهذه التبرعات أن تكون عينية أو نقدية ضمن حسابات خاصة وممسوكة من لجان مالية. كما يمكن أن تغطي تبرعات ومساهمات المجتمع المحلي كل المجالات سواء الصحية أم الزراعية أو الإنسانية وغيرها.

> **معظم المجالس لديها منشآت ومبانٍ وأموال مجمدة في البنوك وفقدت قوتها الشرائية لعدم توظيفها ضمن مشروعات**

> **خبير: لابدّ من إيجاد نظام معين أو صيغة لإدارة التبرعات ومساهمة المجتمع المحلي وتوظيفها في المكان الذي يخدم**

فقدت قيمتها

وأشار إلى أن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ أعطى المجالس صلاحيات كبيرة للقيام بإدارة لامركزية من حيث وضع الخطط وتنفيذ مشروعات وغيرها بما يخدم المجتمع ويمكّن المجالس المحلية من القيام بتنفيذ مشروعات استثمارية تعود عليها بموارد لتغطية نفقاتها وتنفيذ خططها السنوية وأن تعتمد على نفسها من دون الاستعانة بالموازنة المستقلة للمحافظة أو الوزارة، ويجب أن تؤمن موارد تغطي نفقاتها، لافتاً إلى أن معظم المجالس لديها منشآت ومبانٍ وأموال مجمدة في البنوك وفقدت قوتها الشرائية لعدم توظيفها ضمن مشروعات، ويمكن لهذه المجالس مشاركة القطاع الخاص أو المجتمع المحلي لتنفيذ مشروعات تعود عليها بالفائدة.

وختم حديثه قائلاً: ليس لدى كل المجالس إمكانات ويمكنها الاستعانة بالمجتمع المحلي، وما ذكر للمجالس التي لديها إمكانات لا توظفها لمصلحتها، ويجب على كل المجالس الاستعانة بخبرات فنية وإدارية واقتصادية والمجتمع المحلي لوضع الخطط اللازمة للقيام بمشروعات خدمية واستثمارية بحيث تؤمن الموارد اللازمة لتنفيذ خططها.

ركائز الحضارة

من جانبه رامز بحبوح عضو سابق في مجلس محافظة ريف دمشق وناشط في الشأن العام وحملات التبرعات في منطقة النبك قال في تصريح لـ؟تشرين؟: لقد لمس المواطن في مدينة النبك وغيرها من المدن التي ينشط فيها التبرع دعم ومساهمات من رجال الأعمال وأهل الخير لتنمية المجتمع المحلي وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، معتبراً هذا العمل هو الانتماء الحقيقي للوطن وأهدافه السامية وهي من ركائز الوعي والحضارة وقد لمسنا ذلك حقيقة فيما قدم من أصحاب الأيادي البيضاء سواء لمشفى القلمون في النبك أم غيره من تبرعات كانت نقطة تحول كبيرة في تخديم وتطوير المجتمع المحلي.

وأشار بحبوح إلى مبادرة ؟النبك أحلى؟ التي من خلالها استطاع مجلس مدينة النبك وأهل النبك جمع المليارات من الليرات السورية من أجل تحسين الواقع الخدمي في المدينة والتخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الفقيرة من خلال توفير مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان ؟حياة كريمة؟ لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتها، وتتضافر جهود الدولة مع خبرة مؤسسات المجتمع المحلي والأهلي ودعم المجتمعات المحلية لإحداث التحسن النوعي في معيشة المواطنين المستهدفين ومجتمعاتهم على حدٍّ سواء.

تحتاج لقوانين

ويؤكد رجال القانون أهمية تعزيز ثقافة العطاء والمساهمة المجتمعية وفقاً للأطر القانونية والتشريعات السارية، حيث تقوم جهات متعددة كالجمعيات الأهلية والخيرية المحدثة بقرارات رسمية بتنظيم أنشطة التبرعات في مدن القلمون، وذلك من أجل الحفاظ على أموال المتبرعين وضمان وصولها للجهات المستحقة لها.

وبهذه المناسبة، أوضحت المحامية هند أبو صعب أن القانون السوري ومعه القرارات الصادرة عن الجهات صاحبة العلاقة، بشأن تنظيم التبرعات، يعدان إحدى أهم الركائز القانونية في الجمهورية العربية السورية وذلك لارتباطهما بالعمل الخيري المتأصل في المجتمع السوري وما يتطلبه من حماية من أي صورة من صور الاستغلال.

أسباب الشّح

وفي الوقت ذاته عبّر عدد من الفعاليات في مدن القلمون عن خيبة أمله في تحصيل موارد مالية من جراء عمليات التبرع التي يقوم بها المحسنون والمحسنات سواء في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة، خاصة مع ارتفاع معدلات الفقر بين السكان المحليين.

ووجّه الخبير الاقتصادي مفيد سكر نقداً للجهات المسؤولة عن الشح في جمع التبرعات، وبين لـ؟تشرين؟ أنه لا تزال أبعاد الخوف من الحرب على الإرهاب تلقي بظلالها على أصحاب رجال الأعمال والمتبرعين.

واعتبر أن الأحداث التي شهدتها سورية، وما صاحبها، أخافت المجتمع المحلي من التبرعات للجمعيات الخيرية، ما أدى إلى تقليص منافذ جمع التبرعات التي كانت سائدة في السنوات الماضية.

الفساد والروتين وعدم فهم قوانين الإدارة المحلية.. ثلاثيّة خلل حوّلت المجالس المحلية إلى «ثري يشكو الفقر»..الهروب إلى الذرائع خيار جاهل ومظلة فاسد

■ تشرين- زهير المحمد

عمل المجالس المحلية عملا إستراتيجيا فعالا ومكملا لعمل الجهات العامة التنفيذية على كل مستوياتها، وخاصة أنها منتخبة من المواطن وهي الأقرب إلى همومه ومتطلباته الخدمية في وحدته الإدارية، حيث يفترض أن تحقق إرادته وتنطق بلسان حاله، لكن للأسف فإن مسيرة تلك المجالس تضمنت بعض السلبيات، سواء المتعلقة بأسباب فنية بحتة، أم لأسباب شخصية تمس نزاهة الأعضاء، أو لأسباب إجرائية تعود إلى ضعف ثقافة الرقابة والشكوى والنفع العام في المجتمع عموما.

وفي محاولة منها لمعرفة العوائق التي تقف في وجه استثمار هذه الوحدات لمواردها، حاورت ؟تشرين؟ عدداً من المختصين لتشخيص تلك العوائق بشكل دقيق، والوقوف على مقترحاتهم للوصول إلى الحلول المثلى، وفي السياق أوضح عضو مجلس الشعب الدكتور محمد خير عكام أنه توجد في سورية ٤ وحدات إدارية تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي، وهي مسؤولة عن تنمية مجتمعاتها ولها القيام بكل الاستثمارات اللازمة لذلك، لكن هذا يتطلّب وجود المال اللازم، بمعنى وجود الإيرادات الكافية لهذه المجالس؛ لذلك فإن قانون ؟المالية في الإدارات المحلية؟ الذي صدر مؤخراً يلعب دوراً إيجابياً في تأمين المال اللازم.

وأشار عكام إلى أن للمجالس المحلية أملاكاً كبيرة، وأحياناً تكون غير قادرة على استثمارها الاستثمار الأمثل، وذلك بسبب وجود المنظومة القانونية المعوقة، كقانون العقود وغيرها، ونقص الملاكات الإدارية اللازمة لذلك، ناهيك بضرورة وجود المهارات المالية والقانونية اللازمة لذلك، والمنظومة القانونية والمالية المعطاة لهؤلاء، بمعنى من الذي من الممكن أن يعمل مع هؤلاء برواتب متدنية للغاية؟ وهذا صعب للغاية فلديهم نظم مالية خاصة بهم.

ولفت عكام إلى أنه علينا أن نراجع ما تمتلكه هذه الوحدات الإدارية من أملاك عامة، والإضاءة على الاستثمارات التي يمكن أن تنفذها هذه الوحدات بنفسها أو بوساطة المستثمرين من القطاع الخاص، موضحاً أنها أحياناً تفتقد المهارات القانونية اللازمة لإبرام العقود والإشراف على تنفيذها، مضيفاً: إن التضخّم أحياناً يلعب دوراً في تدني إيرادات هذه الوحدات، فمثلاً «اليوم تعمل الوحدات عقداً لمدة ١٠ سنوات، والبدل السنوي الذي تحصله يصبح لا معنى له أمام موجات التضخّم الكبيرة الحاصلة، وبالتالي تضطر لفسخ العقود، وتالياً هذا يؤدي إلى عدم طمأنينة القطاع الخاص».

وتابع: إضافةً إلى أن الجهات المشرفة يجب أن تتوفر فيها هذه المهارات، فإن ما تعانيه المجالس الأدنى لا تعانيه المجالس الأعلى، وبالتالي إذا أردنا أن نتحدث عن الفساد أو البيروقراطية فهي سلسلة موجودة في كل المجالس، لذلك فإن قانون الإدارة المحلية بحاجة لمراجعة كلّية وتوزيع «الملاكات» بحاجة لوضع أنظمة مالية خاصة فيها، ووضع نظام عقود خاص ونظام عاملين يتناسب مع قيم الأجور العادلة في ظلّ تذبذب قيمة الليرة السورية في السوق الموازي.

> عكام: للمجالس المحلية أملاك كبيرة وأحياناً تكون غير قادرة على استثمارها بالشكل الأمثل

وأوضح عكام أن القانون منح سلطة على الوحدات الإدارية، والمصادقة على العقود تكون قانونية، فالجهات الإشرافية لا تصدّق من الناحية الاقتصادية وإنما من الناحية القانونية ومدى مطابقة هذه العقود للنصوص القانونية، فالرقابة المالية موجودة في كل وقت ومتاحة للمجالس الأعلى وللجهات الرقابية ؟الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش؟، متسائلاً: ؟من الذي يمنع الجهات الرقابية من القيام بدورها لتراقب كل عقد على حدة؟ لا شيء يمنعها؟.

ولتفعيل دور الوحدات الإدارية والحدّ من أوجه الفساد الذي يمارسه بعض الأعضاء، طالب الدكتور عكام بضرورة إعادة النظر بالمنظومة القانونية والإدارية والمالية، وعدم ترك عملها بهذه الطريقة، من دون رقابة فعالة، إذ لا يكفي أن تكون هناك نصوص، لابدّ من تفعيل الرقابة على كل عقد تنظمه الوحدات الإدارية، إضافةً إلى إيجاد الكوادر اللازمة، معتبراً أن هناك أشخاصاً ممن يتم انتخابهم لتمثيل المجالس المحلية يكونون بعيدين كل البعد عن المهام الملقاة على عاتقهم بموجب القانون، وبالتالي يجب تعديل القانون لوضع شروط لترشّح أعضاء المجالس المحلية.

وللاطلاع على المهام المنوطة بالوحدات الإدارية من المواطنين، طالب عكام بضرورة نشر توعية قانونية بقانون الإدارة المحلية للإضاءة على مهامها.

تدرج السلطة

بدوره، أكد المحامي وسام كريم الدين ▫ رئيس مركز الوفاق للتوفيق والتحكيم التجاري- أن المرسوم التشريعي للإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ نظّم عمل مجالس الإدارة المحلية، معتمداً على نظام تدرّج سلطة هذه المجالس حسب حجم الوحدة الإدارية، حيث تتّبع في إصدار القرارات وممارسة نشاطها نظاماً هرمياً يبدأ من أصغر مستويات الوحدة الإدارية، مثل المزرعة والقرية وصولاً إلى مجالس المحافظة، مضيفاً: اعتمد المرسوم باختيار أعضاء المجالس على الانتخاب من أبناء الوحدة الإدارية ذاتها، موجهاً إياهم لتمثيل جميع فئات المجتمع المحلي ضمن هذه المجالس من صغار الكسبة والفلاحين والتجار والمهن الفكرية، حيث يكون كل مجلس معبّراً عن النمط الاجتماعي للوحدة ذاتها.

وأشار المحامي كريم الدين إلى أنه تم تحديد الاختصاص وصلاحيات كل مجلس بما يخدم حاجات الوحدة الإدارية ذاتها، ولعل الكثير من الظروف المحلية والخارجية في الفترة السابقة وتنقّل الأفراد بين المناطق المختلفة أثّرت في عمل المجالس المحلية وتشكيلها، ولم تمنحها المناخ الملائم للعمل، وبالتالي لقياس التجربة وتقييمها في الفترة السابقة، مشيراً إلى أن المرحلة القادمة قد تحمل مناخاً أكثر استقراراً يعزز إمكانية تفعيل دور المجالس المحلية بشكل أكبر.

وأوضح المحامي كريم الدين أنه بمراجعة اختصاصات المجالس المحلية على مختلف مستوياتها نجد أن جزءاً مهماً من نشاطها يرتبط بمسائل قانونية، مثل منح التراخيص ومعالجة الشكاوى، مردفاً: أعتقد أنه من الأفضل تدريب أعضاء هذه المجالس على المسائل القانونية التي تتقاطع مع عملهم، ورفد المجالس بخبرات قانونية تساعدها في ضبط عملها لتصل إلى أهدافها المنشودة التي قررتها المادة الثانية من قانون الإدارة المحلية.

> عكام: للمجالس المحلية أملاك كبيرة وأحياناً تكون غير قادرة على استثمارها بالشكل الأمثل

> عكام: للمجالس المحلية أملاك كبيرة وأحياناً تكون غير قادرة على استثمارها بالشكل الأمثل

القانون فتح الباب واسعاً أمام الوحدات الإدارية لاستثمار مواردها.. التردد وقلّة خبرة رؤساء و أعضاء المجالس أضاعا فرصاً من ذهب

■ تشرين - ماجد مخيبر

المجالس المحلية والوحدات الإدارية هي المسؤولة عن معظم الخدمات والاحتياجات المقدمة ضمن المحافظات والمدن والبلدات وصولا إلى الأحياء وترصد لها الموازنات اللازمة، إضافة لمهامها في إقامة الاستثمارات وخلق فرص العمل والتشاركية في الاستثمار بين المجالس المحلية ومتمولين في مضمار عملها، فهل القانون يسمح بذلك ويسهل، وما هي المعوقات، وماذا تحتاج لتفعيلها؟

المستشار الاقتصادي الدكتور عبد القادر عزوز يرى أن قانون الإدارة المحلية رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ حدد في المادة /٢/ الهدف من القانون وتحدث في الفقرة الثانية من المادة /٢/ حول إيجاد وحدات إدارية قادرة على القيام بعمليات التخطيط والتنفيذ ووضع الخطط التنموية الخاصة بالمجتمع المحلي (وضع الخطط وتنفيذها) وفي الفقرة الثالثة تحدث أيضاً عن ضرورة تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من ممارسة دورها التنموي في المجتمع المحلي بالإضافة إلى الدور الخدمي، كما تحدث عن ضرورة تطوير الفرص الاقتصادية والتنموية بهدف مساعدة الوحدات الإدارية على إيجاد فرص عمل وتأمين حالة تكامل بين الدور الخدمي والتنموي وبالتالي قانون التشاركية رقم ٥ لعام ٢٠١٦ يشكل أساساً تستطيع من خلاله الوحدات الإدارية أن تعمل على تنفيذ مواد القانون ١٠٧ الذي ينص على ضرورة تعزيز الإيرادات المالية وأن تقوم بتطوير الاقتصاد المحلي ضمن نطاق عملها، ولاشك يكون الأمر من خلال التشاركية مع رجال الأعمال والمستثمرين ولابّد من إعطاء فسحة ومجال لممارسة هذا الدور وأن يكون لها الصلاحية الكافية لإبرام العقود فيما يخص هذا الجانب.

كما أشار عزوز إلى أنه من خلال تقييم أداء عمل الوحدات ودورها التنموي نلاحظ أن هناك الكثير من نصوص القانون لم يتم تفعيلها وتحويلها إلى واقع فعال والمساعدة بالنهوض في المجتمع وتحقيق النمو المتوازن، كما أن أبرز المعوقات التي تعوق عملها هو تداخل الأدوار بين السلطات المركزية والمحلية والنزوع إلى تعظيم السلطة المركزية واختصاصات رئيس مجلس المحافظة والمحافظ المعين بمرسوم جمهوري وصلاحياته الواسعة وهذا يظهر الطبيعة المركزية إلى الآن لنظام الإدارة المحلية ونحن نتطلع كما هو توجيه السيد الرئيس لتعزيز دور اللامركزية الإدارية وأن تأخذ كافة الوحدات الإدارية دورها في هذا الجانب.

ومن المعوقات أيضاً أن الكثير من أعضاء المجالس المحلية ليس لديهم الدراية حول آلية تنفيذ الدور التنموي الواجب وكيفية القيام بالتشاركية والتشبيك الذكي مع مجتمع الأعمال والشركات في هذا الجانب وأيضاً هناك عدم الدراية الكافية.

ومن المقترحات أن يكون هناك مجال واسع أمام المجالس المحلية لإيجاد فرص استثمارية بالتشاركية مع القطاع الخاص والمتمولين وبالتالي توليد الموارد الذاتية اللازمة وحتى لا يكون هناك إرهاق للموازنة العامة وتغطية الإنفاق العام وضرورة تفعيل قانون التشاركية بين العام والخاص رقم ٥ لعام ٢٠١٦ وأيضاً نقل المزيد من الصلاحيات المركزية إلى مجالس المحافظة والمدن والبلديات فيما يتعلق بشؤونها وأيضاً اقتراح إقامة ندوات ودورات تدريبية تأهيلية لأعضاء المكاتب التنفيذية وشرح قانون الإدارة المحلية وقانون التشاركية وقانون إبرام العقود بين العام والخاص من أجل الوصول إلى صيغة لتفعيل عمل الوحدات الإدارية وبالتالي تلبية احتياجات سورية في مرحلة إعادة الأعمار وتحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة.

التموضع بمسار إيجابي مستدام

المستشار الاقتصادي الدكتور زياد أيوب عربش أشار إلى أهمية تفعيل قوى المجتمع بتراكيبه المختلفة في سياق التشاركية ومن خلال إعداد وصياغة وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما أن قانون الإدارة المحلية أعطى الصلاحية للمجالس المحلية وتبقى مؤشرات التنفيذ والتصحيح والمراقبة والتصويب المؤثر لتنفيذ هذه الخطط.

كما بيّن عربش أنه بفعل التغيرات العالمية والإقليمية المتسارعة لجهة انعكاسات الأزمات العالمية الأربع (الغذاء، الطاقة، المال، التنمية المستدامة) والاستقطابات العالمية في العالم اللاقطبي، ودور الدولة ككل بركائزها في مواجهة هذه التغيرات ومفاعيل الحرب على سورية والاستثمار في المستقبل ومن أجل المستقبل لا بدّ من اعتماد مقاربات تنموية تركز على اقتصاديات المكان والتنميات المحلية والمكانية للاستغلال الأمثل للحيز الجغرافي (بغضّ النظر على المكانية) وتنمية قدرات المجتمعات المحلية على استغلال مواردها والفرص الكامنة فيها بطرق ابتكارية تفاعلية ومؤشرات مستدامة ذات نفع عام.

الإدارات المشتركة

المحلل الاقتصادي فاخر قربي بيّن في تصريح لـ«تشرين» أن هناك مهامَّ كبيرة تقع على عاتق مجالس الإدارة المحلية في ظل تحسن الظروف ومرحلة إعادة الإعمار، فهي المساهم الفعلي في هذه المرحلة، باعتبارها الأقدر على معرفة وتقدير حاجات المواطنين، ما يجعل التعويل عليها بعد عودة الحياة الطبيعية إلى مختلف المناطق حيث تمارس كل اختصاصاتها وصلاحياتها التي حددها لها قانون الإدارة المحلية، فلا توجد عوائق أو ظروف تمنعها من ممارسة دورها المطلوب على المستوى المحلي ولا دخل للظروف الخارجية بأداء عملها وواجبها تجاه الوحدات الإدارية.

ومن بين النقاط المضيئة، حسب المحلل الاقتصادي فاخر قربي، أن القانون أتاح أمراً مهماً هو موضوع الإدارات المشتركة كأن تقام مشروعات مشتركة في أكثر من وحدة إدارية، وقد تكون دائمة أو مؤقتة ومن الممكن طلب العون والمشورة من المحافظة أو من المجلس التنفيذي باعتبار أن لديه الخبرة والإمكانات بتقديم المساعدة، لكن بطلب من الوحدة الإدارية، فلا توجد وصاية لوحدة إدارية على وحدة إدارية أخرى والعلاقة أفقية وليست عمودية، وبإمكان المجلس اتخاذ كل القرارات وإيجاد البرامج والمخططات ضمن السياسة العامة للدولة، فالمادتان رقم ٣٠ و٦٠ من القانون أوجدتا اختصاصات وصلاحيات هائلة وما على المجالس المحلية إلّا أن تقوم بتنفيذها وفي حال التقصير تم وضع حد لكل الممارسات المخالفة وفق القوانين.

ويتابع قربي: بما أن القانون ألزم المجالس بوضع خطة لأربع سنوات وهي عمر المجلس ويمكن أن تكون هذه الخطة قصيرة الأمد لسنة أو متوسطة لسنتين أو طويلة لمدة أربع سنوات فمن واجبه أن يقوم بندوات دورية لإطلاع المواطنين على ما قام به وموافاة الوزارة بخططه وبرامجه من أجل التصديق عليها، ويجب أن نشهد في المرحلة المقبلة دوراً رقابياً على نسب تنفيذ الخطط الموضوعة وعلى خطط وإجراءات المجالس المحلية، وضرورة أن تكون الوزارة مطلعة عن كثب ومواظبة على زيادة الرقابة على عمل تلك المجالس.

الحالة الاستثمارية الخلاقة

ويؤكد قربي أن هذا العمل يتطلب المرونة القانونية والإدارية والخروج من بوتقة القوانين التي تُكلف هذه الوحدات المال والجهد في وقت يتم فيه دفع المليارات كفروق أسعار نتيجة هذا الروتين وبسبب تعنت المتعهدين وتعلقهم بقشة اسمها تغير أسعار الصرف وارتفاع الأسعار، لذا يجب إيجاد بيئة قانونية وإدارية تجعل من مجالس الإدارة المحلية في عملية إنتاج وليس عملية مونتاج، لأن الآمال كثيرة والأمل كبير بالنهوض بواقع مواطننا سواء من الناحية الخدمية أم التنموية.

كما يجب العمل على الحالة الاستثمارية الخلاقة التي تحقق ريوعاً ذاتية للوحدات الإدارية، حيث إن موارد المجالس الإدارية ذاتية نظمها قانون الموازنة المستقلة رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧ من ناحية الموارد وأوجه الإنفاق والموارد الذاتية من الوحدات الإدارية نفسها كأجور الخدمات والاستثمارات كأن تقوم الوحدة الإدارية بمشروع أو منشأة على أرض لديها بموجب قانون التجارة أو قانون الشركات وتنشىء عليها وتستثمره، لأن الآمال كثيرة والأمل كبير بالنهوض بواقع المواطن سواء من الناحية الخدمية أو التنموية.

> عزوز : تفعيل قانون التشاركية بين العام والخاص ونقل المزيد من الصلاحيات المركزية إلى مجالس المحافظة والمدن والبلديات

> عربش: تنمية قدرات المجتمعات المحلية لاستغلال مواردها والفرص الكامنة فيها بطرق ابتكارية تفاعلية

بعد ثمانية أشهر على انتخابها.. المجالس المحلية دور خجول بتقديم الاقتراحات و تذليل العقبات أمام المستثمرين وقصور في الشأن الخدمي

■ تشرين- بشرى سمير

بعد مرور نحو ثمانية أشهر على إجراء انتخابات الإدارة المحلية وتشكيل مجالس المحافظات، يبدو دور تلك المجالس خجولا في تقديم الاقتراحات لمشاريع استثمارية للمحافظة، والإسهام في تذليل العقبات أمام أصحاب رؤوس الأموال، وما زالت الكثير من تلك الاقتراحات مجرد أفكار، لم تجد طريقها إلى التنفيذ والتحول إلى مشاريع على أرض الواقع، مع العلم القانون أعطى هامشا كبيرا لتقديم المبادرات والاقتراحات إلى المشاريع الاستثمارية.

وهو ما أكدّه المحامي مروان شحرور الذي أشار إلى أنّ القانون أعطى لمجلس المحافظة صلاحية إقرار تمويل مشاريع استثمارية تنموية ذات مردود بما لا يتجاوز ٢٥ بالمئة من الموازنة المستقلة لصالح المحافظة، إضافة إلى أنّه تمّ تخصيص مجلس المحافظة بموازنة مستقلة لا تدخل في الموازنة العامة للدولة حددت إيراداتها وأوجه إنفاقها بالقانون رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٧.

ولفت شحرور إلى أنّ قانون الإدارة المحلية الجديد أعطى لمجلس المحافظة صلاحية وضع أسس استثمار الثروات المحلية، التي لم تحدد التدابير والخطط المركزية طرقاً أخرى لاستثمارها، وذلك بعد الرجوع إلى الوزارة المختصة، إضافة إلى وضع القواعد لإدارة المشاريع والمنشآت التي تخدم المحافظة وتتخلى الجهة صاحبة العلاقة عنها في استثمارها وصيانتها.

ولفت شحرور إلى أنّ إسهام مجالس المحافظات في جذب الاستثمارات والمشاريع ذات القيمة المضافة يعتمد على مدى قدرة المجلس على العمل بجدية وأكثر وعي.

وأضاف أنّه يجب أن يكون هناك تمكين لتلك المجالس، وتدريب على كيفية إجراء الدارسات المسحية للوضع الاقتصادي في المحافظة، وما الذي تحتاجه من ترتيب الأولويات، منوهاً بضرورة العمل على تأهيل أعضاء المجالس على كيفية إعداد الخطط والبرامج ودراسات الجدوى.

تشبيك في الخدمات

المهندس محمد إياد الشمعة رئيس مجلس محافظة دمشق بيّن أنّ قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١٠٧ لعام ٢٠١١ أشار إلى الدور التنموي للمجالس المحلية إلى جانب دورها الخدمي التي تقوم به في إدارة الأعمال، التي تؤدي إلى تطوير المحافظة في كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية، بما يتماشى مع التنمية المستدامة والمتوازنة بالتنسيق مع جميع الفعاليات في القطاع العام والخاص والمجتمع الأهلي، كما حدد القانون مهام المجالس في إقرار برامج تشجيع الاستثمارات المحلية ودعم الترويج للوحدة الإدارية والاستثمارات فيها، وكذلك إقرار اتفاقيات التشاركية بين المجلس وهيئات المجتمع المحلي والمنظمات الشعبية والأهلية، وتوفير الدعم للمبادرات الأهلية في مجال الخدمات الاجتماعية والبرامج التنموية، ولفت الشمعة إلى أنّه في سياق مبادرات أعضاء مجلس محافظة دمشق في اقتراح مشاريع استثمارية تعود بالفائدة على مجلس المحافظة والارتقاء بخدماته فقد كان منها على سبيل المثال:

اقتراح إنشاء شركة تمويل عقاري تتبع إلى المحافظة بالمشاركة مع أحد المصارف العاملة والحصول منها على قروض لصالح الشركة، لتمويل مشاريع إعادة الإعمار في المحافظة، إضافة إلى العمل على استثمار الأملاك التابعة للمحافظة، ومنها منشآت نادي محافظة دمشق الرياضي والاجتماعي والثقافي، والمطالبة باقتراح آلية جديدة لإدارة أملاك النادي بالطرق المثلى، لتحصيل موارد يتم إنفاقها على الخدمات العامة، وإقامة مشاريع تنموية تعود بالفائدة على نفقات النادي وعلى المحافظة.

وهناك مقترح منح تراخيص لعربات إطعام في مواقع متعددة ومهمة ضمن أملاك المحافظة العامة ذات مظهر لائق، ما يحقق تأمين فرص عمل جديدة للشباب ويخلق بيئة جمالية إضافية للمدينة.

ولم يغفل رئيس المجلس أنّ القانون أجاز للمجالس المحلية التشبيك مع جهات حكومية أخرى، لتنفيذ الاستثمارات أو تنفيذ خدمات للمواطنين، لكنّها حسب أهداف قانون الإدارة المحلية الواردة بنصه ومن ضمنها تبسيط الإجراءات لتأمين الخدمات للمواطنين عن طريق إنشاء مراكز خدمة للمواطن تختص في منح الرخص وتقديم الخدمات والرعاية بشكل مباشر، وهذه الخدمات التي تقدّمها المراكز (والتي يبلغ عددها ضمن محافظة دمشق ١٩ مركزاً) تتم عبر التشبيك مع الوزارات المعنية مثل: الداخلية، المالية، التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الاتصالات والتقانة، ولم يشر الشمعة في حديثه إلى وجود تشبيك فيما يتعلق بالاستثمارات، لافتاً إلى أنّ هناك تعاوناً وتشاركية مع جهات حكومية وجهات أهلية فيما يتعلق بالاستثمارات.

دور هيئة الاستثمار

من جهته محمد زيدان عضو المكتب التنفيذي لقطاع البرامج والتخطيط والموازنة في محافظة دمشق بيّن أنّ من أهداف القانون الإدارة المحلية الواردة تعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية لتمكينها من ممارسة الدور التنموي في المجتمع المحلي، إلى جانب الدور الخدمي سعياً لتطوير فرص اقتصادية وتنموية ضمن الوحدة الإدارية، وهو ما يقود إلى اقتراح مشاريع استثمارية تعود بالفائدة عليها(المحافظة)، وهناك تبرز بعض الصعوبات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية تتمثل في تأمين التمويل اللازم لتنفيذ هذه المشاريع، وكذلك في الفترة الحالية ظهرت مسألة اختلاف القوة الشرائية التي انعكست زيادة في الكلف التقديرية لهذه المشاريع، كما أنّ قانون الإدارة المحلية أعطى صلاحيات واسعة للمجالس المحلية المنتخبة، بالإضافة لما منحته القوانين والأنظمة النافذة الناظمة للتعاقد لدى جهات القطاع العام على تنفيذ المشاريع.

وفيما يتعلق بدور هيئة الاستثمار بيّن زيدان أنّ الهيئة تقوم بتلقي الدراسات الفنية والاقتصادية لتنفيذ مشاريع استثمارية، ويتقدم العارض بطلب تشميل هذه المشاريع، وبعدها تقوم الهيئة بإحالة المشروع بعد التشميل إلى الجهة التي اقترح مقدم الطلب لإقامة مشروعه لديها، ومنها مجالس الوحدات (المحافظة) التي تقوم بتأدية ما عليها ضمن أولوياتها لتنفيذ هذه المشاريع، كما تقدم الهيئة الدعم اللازم وفقاً لما أجازه لها قانون الاستثمار.

> **شحرور: إسهام المجالس في جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة يعتمد على مدى قدرة المجلس على العمل بجدية وأكثر وعي**

> **الشمعة: هناك تعاون وتشاركية مع جهات حكومية وجهات أهلية فيما يتعلق بالاستثمارات**

على ما يبدو

السوريّون وقلعتهم!!

■ علي الراعي

مؤثّرٌ جداً ما كتبه مؤخراً على صفحته الشخصية الموسيقيّ السوري «آري جان»، فقد ذكر: «وأخيراً اجتمعت مع مها حموي بعد ما سجلنا (رفاق الدرب) عن بعد، كان الأمل بعد نجاح الأغنية أن يكون لقاؤنا الأول على المسرح في بلدنا، نسمعكم إياها (لايف)، ورغم كلّ محاولاتنا للتواصل مع الأوركسترا السورية، ومهرجان ليالي القلعة، ومديرية المسارح والموسيقا، وشركات تعمل حفلات في الشام، ما قدرت للأسف حقق هذه الرغبة، أو لاقي إجابات عن كيف أو شو الطريقة لتعمل حفلة ببلدك، وللأسف في عالم «ندقلها» ماعاد ردت علينا.. فباسمي واسم مها وفرقتي الموسيقية أعتذر من الناس الذين يطلبون مني أعمل حفلة في سورية..»

وهو الأمرالذي يدفعنا للتساؤل..لماذا على السوريّ أن يلاقي كلّ هذا الغبن في طريقه كيفما ولّى وجهه، لكن هنا، فإنّ «ظلم ذوي القربى أشدُّ مضاضة» بما لا يُقارن بـ«مضاضات» الآخرين.

أذكر ما تقدّم لأشير للفعالية الغنائية «المهمّة» ولا شكّ التي أقيمت مؤخراً في قلعة دمشق، ويبدو أن هذه الفعالية أمست تقليداً سنوياً تقيمها المؤسسة المشرفة عليها.. وقد أثارت الكثير من الجدل ليس أوله «محنة» المطرب التونسي صابر الرباعي الذي اتهم بـ«التطبيع» مع العدو الإسرائيلي، مع أنّ الرجل «انفلق» وهو يوضّح حكاية الصورة التي تظهره مع رجل شرطة قيل إنه «إسرائيلي»، وهو يصرّ على أن من ظهر في الصورة قدّم نفسه على المعبر الحدودي على أنه فلسطيني، واسمه «هادي».. غير أن شواغل هذا المقال ليس هذا السجال الذي أتخم جدلاً.. شاغلنا هنا، أو بالأصح سؤالنا: أين المطربون السوريون من المشاركة في هذه الفعالية التي استقطبت المطربين من شرق العالم العربي ومغربه، ولم تلحظ «مطرباً سورياً» واحداً وتدعوه للمشاركة؟!!

سؤال، تبدو إجابته محيّرة لتجاهل المطرب السوري حتى في وطنه و«قلعته»، وهو ما يطرح عشرات الأسئلة!! هذا التجاهل الذي ذكّرني بما كانت تفعله إحدى الشاعرات «المدعومات» سابقاً، «المعارضة الشرسة اليوم من خارج الحدود» في محافظة طرطوس التي ورثت عن أبيها «مهرجاناً شعرياً» كانت تقيمه برعاية المحافظ، وبدعم لا محدود من مختلف الفعاليات الاقتصادية في المحافظة؛ إذ كانت تأتي بالشعراء والشاعرات من مختلف بلدان العالم، لكنها تتجاهل الشعراء السوريين، وتحديداً «شعراء» محافظة طرطوس.

في كتابه الضخم، الأقرب إلى الموسوعة والصادر عن الهيئة العامة للكتاب (الموسيقا في سورية - أعلام وتاريخ) يتحدث الباحث الموسيقي صميم الشريف عن مسألة مهمة جداً، وهي «نزوح» المطرب السوري خارج وطنه، وهذا الأمر يعود إلى بداية القرن الماضي، وربما قبل ذلك، وكان البعض من هؤلاء الذين أطلقوا مواهبهم خارج سورية، قد أجاد وأبدع، ولفت الانتباه إليه، أكثر من مطربي البلد المضيف نفسه، في حين عاد آخرون مكسوري الخاطر.. في المقابل، يفرد الباحث صفحات لمطربين آثروا البقاء في سورية، وتحمّلوا الصلف والعنت والجهل والتخلف الذي وقف حائلاً دون تقدم مسيرة الفن السوري حتى منتصف القرن الماضي، هذه الفترة التي كانت لاتزال تعشش في تلافيفها ظلامية العهد العثماني وجاهليته من «أحمد أبو خليل القباني» الذي وجد ذاته في الرحيل إلى مصر، وكان سبقه إليها شاكر الحلبي عام ١٨٤٠ ولن ينتهي الأمر على ما يبدو- عند المشرفين على مهرجان قلعة دمشق!!

«خليل البيطار» وبطله الذي يفي بالعهد (شال وبخور)

■ تشرين- راوية زاهر:

بتسع قصص شائقة، متوسطة الطول والحجم أتحفنا الكاتب «خليل البيطار» بمجموعته القصصية التي وسمها بـ(شال لدالية)، صادرة عن الهيئة العامة السورية للكتاب- وزارة الثقافة، إذ تنوعت فيها الأمكنة والشخصيات والأبطال، لتكون كل قصة لوحة فسيفسائية متناسقة الترتيب، وعائمة على بحرٍ من الثقافة والحضور المميز للشخصيات، نتنقل فيها بين دمشق وحواريها، وبين فلسطين ومدنها، وصولاً إلى مخيم اليرموك الغارق في حزن المقابر ووعود الأحبة.

(شال لدالية)، عنوان المجموعة، وقد أخذ بشكلٍ تقليدي من عناوين إحدى القصص.

إذ حمل الـ(شال) العنوان بعداً رمزياً طالما ارتبط بالقضية الفلسطينية، وترافقه الكوفية، لكن الشال هنا يخص المحبوبة الذي وعدها به (أحمد مقدسي) حبيبها الشهيد أن يحضره لها من القدس، ولم تذكر الكوفية لعدم الحاجة.. وكان لها ذلك، (لدالية) التخصيص هنا، الهدية يقتصر حضورها من أجل الحبيبة.

تميّزت القصص بأقوال مأثورة لكتّاب عرب وعالميين في حالة استعراضية تشي بثقافة عالية، وتحمل عمقاً أدبياً يقودنا إلى أحداث القصص، فتارة كنا نجد أقوالاً عن الكتب لرسول حمزاتوف ▫ الشاعر الداغستاني ذي الصيت الذائع- تخصّ الكتب لتتماشى مع فحوى قصة الكيس ومكتبة (زاهد الكمالي) وما آلت إليه حالها بسبب سطوة زوجة سطحية اعتاد معها على التنازلات لتكون الضريبة هي أغلى ما يملك، مكتبته التي انتقلت لتركن في مقبرة تليق بضعف صاحبها وتنازلاته.. وأقوال أخرى لـ (والت ويتمان) ▫ من أهم شعراء أمريكا- ▫ إنهم أحياء، وبخير، في مكان ما.. هؤلاء هم الشهداء الذين ضمتهم المقبرة المنسية في مخيم اليرموك بعد قرار إحاطتهم بسور.. ومع أبطال الشغب في قصة على طريق دمشق استنبط قول لـ(فرانسوا ساغان).. «ففي القلوب لهيب لم يهدأ بعد.».. ولا يمكننا المرور من دون الوقوف على رسالة جبران خليل جبران لـ (ماري هاسكل) عن شجرة الجوز الواقفة الشامخة، المتأملة، المراقبة، العصية على الموت، وربطها معنوياً ودلالياً بجوزة صابر وجدته (فهدة) رمز القوة والعنفوان، وحبيبته (سلمى) رمز الرقّة والحنان.

القصة الأجمل من حيث غزارتها بالرموز وعناصر الجمال القائم على المثل الشعبي، والدلالات المعنوية المرتبطة بعمق الواقع والتشخيص الراقي المتفرّد والوصف الباذخ، (ظلت شجرة الجوز تمدّ أياديها لأهل القرية وضيوفها).. لتصير عبارة الطفولة (يا جوز تخبّا وتمكن) لازمة انتقلت إلى عالم (صابر) الذي فقد محبوبته (سلمى) بعد عهد ووفاء استمر ثلاثة أعوام، فهي تحوك كنزة لصابر في سجنه الذي لم يعد باستطاعة الجوز أن يغير من مصيره الحزين شيئاً، تحوك في النهار، وتحلّ ما تنسجه في الليل لتطيل من زمن الردّ على الخاطبين، فهي من سُئلت: متى تردين على طلبات الخاطبين، فتقول عندما انتهي من نسج الكنزة، فكان كلامها كناية عن المماطلة والصبر في تناص جلي مع الحكاية الإغريقية المعروفة، إن لم يكن لي عنق الأخيرة لتصير حكاية فلسطينية.

هنا حيث تسيطر الكوابيس على صابر حاملة معها الحزن والفراغ.. وعندما خرج بعد عشر سنوات من السجن، كان الجوز قد تاهت دلالاته، وواصل صابر بعدها بحثه عن ضياء قادرعلى قهر الأشباح المتطاولة التي ترتدي أقنعة شمعية مرعبة.

حضر الحوار بقوة وفي أكثر من موقع في محاولة للكشف عن ملابسات الأحداث المتداخلة وفك شيفرتها كما في قصة (كعب أخيل)..

من نصحك أن تقلب حياتنا رأساً على عقب؟

الزوج : إنها موهبة كعب قدمي اليسرى،

ألم تسمعي بكعب آخيل؟؟

همست الزوجة : يا للقوي الضّعيف، من هو آخيل هذا؟

وأيضاً ما لنا ولكعبه، ولون عينيه.؟

وقد توّقف الكاتب في إحدى قصصه الحاملة لعنوان (البرامكة) : حالة اجتماعية تطول أصحاب البسطات ومعاناتهم مع أصحاب المحال الشرعيين، ودوريات الشرطة، وحالة الفقر الموجعة التي تفتك بحال هؤلاء وخساراتهم بعد تجريدهم من بضائعهم، ليطول الحوار بأسلوبٍ

رشيق بين الرجل الأحول وصديقه أبي جمرة، وهما من تجار بسطات البرامكة في دمشق..

لم يخل الكتاب بقصصه التسع من تقنية التناص، وذلك من خلال إحالتنا إلى قصص معروفة وربطها بالواقع.

فالأحول قال لأبي جمرة : كيف تتصور شعور عيسى الناصري الذي صلب وسُمّر فوق الجلجلة حين رأى الجنود الرومان يقترعون على اقتسام ثيابه؟ فردّ أبو جمرة: أتوقع أن يكون همس : الصّلب أهون من رؤية ما يجري، لينطبق الحال على اقتسام غلالهما بعد مشاهدة ما يجري من بعيد. الصور مبتكرة تارة، ومكرورة مطروقة تارة أخرى، فقد تكررت صورة نقش أسماء الأحبة كحالة من الوفاء والمواثيق على الحجارة والشجر.

في حين جاءت النهايات في جلها فجائعية تميل إلى اليأس والنكران والقسوة، وكذلك موت الشغف، حتى شهداء المقبرة الذين كانوا ينعمون بمساحتهم الواسعة في عالمهم الأرضي في قصة (شال لدالية)، تحوّلت مقبرتهم في نهاية المطاف إلى حظيرة للماشية المهرّبة من الخارج.. قصص المجموعة واقعية، تقوم على صراعات خفيّة ولا تقوم على العنف، وكأنها اللغة الناعمة التي لا يراد منها التأجيج والعنف.. وجلّها كان استعراضاً متروكاً بخواتيم مفتوحة للقارئ تتركه يتصوّر النهاية التي يرغب فيها.

مَن لا يُخطىء فبيته في رأس القلعة!!!

■ تشرين- لمى بدران

عندما نَقطُر قطرة زيت في البحر، فإننا لن نعكّره أبداً لأنها ستتلاشى تماماً أمام اتّساعه، ويمكن أن نُسقط هذا المبدأ على ما قد يعترضنا في الحياة من هفوات صغيرة ويتم تضخيمها كأنها نقطة الزيت التي عكّرت البحر الصافي الكبير، فما جرى خلال حفل تكريم الفنان هاني شاكر في مهرجان جرش في الأردن لا يجرّد الإعلامي جورج قرداحي من مهنيّته الرّفيعة ولا من شهرته الواسعة، هو فقط زلّ لسانه وأخطأ في اسم الفنان هاني شاكر، وقال عوضاً عنه إيهاب ثم تدارك الأمر، وعادا معاً بشكل عفوي يتعانقان، ويضحكان لنقرأ بعدها كمية كبيرة من التعليقات السلبية نحوه على وسائل التواصل الاجتماعي.

وحتى ما حصل بين الفنان صابر الرباعي والفنانة صفاء سلطان خلال حفل مهرجان قلعة دمشق أكبر من التعليقات بكثير، فالفنانة رقصت، وفرحت، وشاركت بروحها المرحة، ثم قدّم لها صابر شكراً قائلاً: شكراً أمل عرفة، هل هذه جريمة؟ عالم النجوم يحتضن الكثير من الأسماء اللامعة، وقد يحدث أن تتم مثل هذه الهفوات مثلها مثل أي شيء قد يحدث معنا في حياتنا الطبيعيّة، أي مثل أن نلتقي صديقاً ما ولا تسعفنا الذاكرة أن نتذكر اسمه لحظتها، ماذا يعني هذا؟ هل نقول عن أنفسنا أغبياء أو لسنا أوفياء؟!

في الحقيقة إن المقصود بالدرجة الأولى من هذا الموضوع هو النظر في أمر النقد البنّاء وعدم التنمّر والابتعاد عن التهويل والتضخيم والسيطرة على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي السلبي وتحويله إلى إيجابي، فالشعوب تكون أكثر قوّة وتقدّماً عندما تتّجه نحو الأمور الأكثر أهميّة في وضعها الراهن، فالصحفي المبتدىء والصحفي المخضرم يمكن أن يزلّ لسانه، كما أن الفنان الصغير و الفنان الكبير يمكن ألا يتذكّر تماماً اسم فنانة تحضر حفله، والأهم ألا تنسوا «المسامح كريم» في كل مواسمه، وأن المواقف الوطنيّة والإنسانيّة للإنسان هي الأجدر بتعليقاتكم، والفنان صابر وجميع الفنانين المشاركين في هذه الدورة من مهرجان قلعة دمشق هم ضيوف أعزّاء يحبّون سورية، وسورية تحبّهم.

الرئيس المواطن والرئيس المسؤول.. وسياسة الأبواب المفتوحة أمام الجميع على قاعدة «سورية أولاً».. آراء في مقابلة الرئيس الأسد مع «سكاي نيوز عربية»

■ تشرين - بارعة جمعة

رغم أن الأجواء العامة لا تنحو كثيراً باتجاه التفاؤل، خصوصاً أن المسارات على الساحة السورية – العربية كلما تقدمت خطوة إلى الأمام تراجعت خطوتين إلى الوراء.. رغم ذلك لا يتخلى السيد الرئيس بشار الأسد عن الحديث بتلك الروح الإيجابية البناءة التي أساسها الصراحة والشفافية في عرض القضايا، سواء المتعلقة بسورية أم بالدول العربية، أو العلاقة مع تركيا أو مع الولايات المتحدة.. في حين أن الحليفين الرئيسين، روسيا وإيران، لهما دائماً خصوصية في كل حديث لسيادته، وبنفس الصراحة والشفافية.

وهذا ما كان خلال مقابلة الرئيس الأسد أمس مع قناة «سكاي نيوز عربية» وفيها يواصل سيادته توصيف المشهد، سورياً وإقليمياً ودولياً، بمنتهى الدقة والموضوعية كما يقول الدكتور أوس درويش أستاذ القانون الدولي في جامعة دمشق، مشيراً إلى حديث الرئيس الأسد عن العلاقات السورية – العربية وأنها لم تتقدم إلى الأمام لأنه لا توجد حلول للمشكلات العالقة، وهذا بدوره ينطبق على الجامعة العربية منذ تأسيسها، فهي لا توجد حلولاً وهي ليست فاعلة وهذا توصيف دقيق، الجامعة العربية لا تعمل بمناخ مؤسسات بل بمزاج خاص.

الدقة والواقعية

ويضيف الدكتور درويش: إن الرئيس الأسد تحدث عن أنه في غياب الدولة في أي بلد، لا بد أن تنتشر الفوضى التي من ضمنها قضايا كالمخدرات، وأن الدول التي رعت الإرهاب ونشرته هي من يجب أن يُلام على هذه القضايا، وليس الدولة السورية.. فيما كان سيادته دقيق الاجابات فيما يخص العلاقة مع حماس، واصفاً سلوكها بالغدر مقابل احتضان سورية، دولة وشعباً لها، خصوصاً عندما يرى السوريون قياداتها ترفع علم الانتداب الفرنسي على سورية في الوقت ذاته الذي تدعي فيه المقاومة، وعليه فإن عودة العلاقات إلى سابق عهدها سابق لأوانه.

وتابع الدكتور درويش: الدقة والواقعية نفسهما كانتا ركيزة حديث الرئيس الأسد عن تركيا واللقاء مع رجب أردوغان، وكان التركيز مجدداً على الانسحاب أولاً قبل أي لقاء أو تطبيع للعلاقات.. أما الحديث عن الحلفاء، روسيا وإيران، فكان شفافاً واقعياً ليؤكد سيادته صوابية التوجه السوري باتجاه موسكو وطهران قائلاً: «نحن بالبداية لم ندّع أننا دولة عظمى، ولم نقل إننا قادرون على محاربة العالم، فمن الطبيعي أننا عندما طلبنا من أصدقائنا أن يقفوا معنا، لأننا بحاجة لهذا الدعم، فوقوفهم معنا كان له تأثير مهم في صمود سورية، هذا شيء من البديهيات، لكن لا يمكن للأصدقاء أن يحلوا محلنا في الحرب وفي المعركة وفي الصمود، هذا شيء أيضاً من البديهيات.. الصمود الحقيقي هو صمود الشعب».

أهم القضايا

المقابلة مع الرئيس الأسد حاولت أن تتطرق إلى كل القضايا، لتركز بشكل أساسي على العلاقات العربية، والاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على سورية، وفي هذا الخصوص أكد الكاتب والمحلل السياسي الدكتور تركي صقر أن الرئيس الأسد أوضح مواقف سورية من مختلف القضايا الراهنة وفي مقدمتها تصدي سورية للإرهاب خلال أكثر من عشر سنوات، وقيام العدو الإسرائيلي بتنفيذ سلسلة مستمرة من عمليات العدوان على سورية لدعم المجموعات الإرهابية. كما تطرق سيادته إلى سياسة الحصار الاقتصادي التي تمارسها الولايات المتحدة وأوروبا تحت عنوان «قانون قيصر» الذي استطاعت سورية التغلب على مفاعيله جزئياً.

وعن عودة اللاجئين السوريين عزا سيادته أسباب عدم الإقبال على العودة إلى مسألة عدم نجاح إعادة الإعمار وعدم توفر الظروف التي تساعد في عودة الحياة للمناطق المتضررة من جراء الأعمال الإرهابية.

وحول وضع المعارضة في سورية ميّز السيد الرئيس بين المعارضة الوطنية المرحب بها سواء كانت في الداخل أم في الخارج والمعارضة المرتبطة بأجندات خارجية وتتبنى المشروعات الخارجية فهي مرفوضة ولا مكان لها في العمل الوطني.

وعن العلاقة مع نظام أردوغان، أوضح السيد الرئيس أن لا تقارب مع النظام التركي بشروط أردوغان الذي يريد المصالحة مع سورية مع الإبقاء على الاحتلال، وهذا مرفوض وقبل الإعلان عن الانسحاب من الأرض السورية لا مجال للحديث عن عودة العلاقات.

سورية والعرب والعلاقة مع أميركا

العميد تركي حسن المحلل السياسي والخبير الإستراتيجي عرض للعلاقة بين سورية والولايات المتحدة الأميركية ما بعد الاستقلال وفق ما جاء في مقابلة الرئيس الأسد مع «سكاي نيوز عربية» حيث أكد سيادته أن هذه العلاقة لم تكن طيبة، ولم تتجاوز العلاقة العادية في أحسن الأحوال.

ويضيف الخبير حسن منذ العام ١٩٤٦ بعدما نالت سورية استقلالها، خصوصاً في الخمسينيات والستينيات، لم تكن العلاقة بين سورية والولايات المتحدة علاقة وفاق بأي شكل من الأشكال، الحالة الاستثنائية الوحيدة كانت في السبعينيات عندما تمت «اتفاقية الفصل ١٩٧٤» على يد هنري كيسنجر الذي كان يأتي إلى سورية ويلتقي الرئيس المؤسس حافظ الأسد ضمن ما أطلق عليه سياسة «الخطوة بالخطوة».

مع ذلك لا يمكن القول عن هذا الاستثناء بأنه كان مرحلة ذهبية في العلاقة، لأننا لم نخضع للولايات المتحدة ولا في أي لحظة، وكانت هي ضد التوجهات الوطنية للقيادة السورية. والرئيس الأسد أشار خلال مقابلته إلى هذه المرحلة.

ويتابع حسن، منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن، يتوجه الموقف العربي بالاتجاه الآخر ضد سورية، والعقوبات تطولنا منذ ذلك العام، وهي تعززت مع اتفاقية «كامب ديفيد»، وتضاعفت في الثمانينيات، وكان الرئيس المؤسس حافظ الأسد يرفض زيارة أميركا، وكان المسؤولون الأميركيون ومنهم الرئيس بيل كلينتون مثلاً، هم من يزورون سورية.. واستمرت سياسة العقوبات مع بدء هذه الألفية وصولاً إلى قانون قيصر.

ويؤكد الخبير حسن أن السوريين يجمعون على أن النزوح الداخلي واللجوء الخارجي مرّ بظروف مختلفة وكيف تم استغلاله واستثماره سياسياً، وكله برعاية أميركية – في المحافل الدولية للضغط على الدولة السورية، من خلال إبقاء قضية اللاجئين بصورة دائمة على طاولة الأمم المتحدة، وقد تطرق سيادته إلى هذه المسألة خصوصاً كيف أن تعطيل عملية إعادة الإعمار تسهم بشكل أساسي في التأثير على عودة اللاجئين، مضافاً إليها تأثيرات قانون قيصر وانعكاساته اقتصادياً وبما يضاعف المعاناة المعيشية ويوسع التضييق على أرزاق السوريين ومصادر عيشهم، حتى في أبسطها من جهة، وفي أخطرها من جهة ثانية كما هو حال استهداف القطاع الصحي بالعقوبات.

آفاق

رؤية أبعد في المستقبل

■ يسرى المصري

رؤيتنا كانت الدفاع عن المصالح السورية وعن سورية في وجه الإرهاب، وعن استقلالية القرار السوري فلو عدنا بالزمن إلى الوراء فسوف نبني ونتبنى السياسة نفسها..؟ هكذا بصراحة وشفافية وشجاعة لطالما اتصف بها السيد الرئيس بشار الأسد كشف عن كلمة السر التي أذهلت كل من وقف بوجه سورية ..كل الحشود والأموال والإرهاب والزخم الأمريكي والغربي والعقوبات ..كيف لم تكسر الدولة السورية..

كلمة السر في الصمود هي الوعي للمخطط لم نسقط ولا في فخ من الأفخاخ التي رسمت لنا في الخارج.. الوعي هو أساس النجاح والصمود عاجلاً أو آجلاً..

كانت مقابلة السيد الرئيس مع قناة «سكاي نيوز عربية»..عناوين عريضة تطرح الحلول من قلب أشد الأزمات وطأة على الشعب السوري، ما يدفعنا نحن كسوريين إلى المشاركة في دعم وتنفيذ الرؤية الوطنية للسيد الرئيس .

واليوم نحن على أبواب رؤية أبعد في المستقبل ربما لأنّ المستقبل القريب هو وقت زراعة وعمل وليس موسم حصاد، والأمر يتطلب الكثير من الصبر والقدرة على التحمل، ليس هذا كلام إنشاء ومن لديه وقت لسماع الإنشاء؟! لكنه الوقت الذي باتت الحاجة ماسة إلى نموذج جديد في العمل والتفكير ! يعتمد على الواقع ولا ينكر الحقائق يقول بوضوح وشفافية لدينا إجراءات خاطئة تؤدي إلى تفاقم الفساد والمشاكل، وعلينا أن نتصدى لها ..لا أن نتجنبها!!!

إنّ الإصلاح الحقيقي اليوم لم يعد يقتصر على المخططين والخبراء الذين يجلسون في صوامعهم ويرسمون خطوط الطول والعرض كي تسير عليها قوافل الإدارة والموظفون والمواطنون مع وجود بعض الاستثناءات لتقريب المصالح لمن هواهم يكتم أنفاس الآخرين؟

التفكير الجديد الذي أطلقه السيد الرئيس ينطلق من مشاركة كل فرد صغير أو كبيرأو فقير أوغني في العمران والإصلاح، والمشاركة تكون بالفكر والعمل قبل كل شيء! ربما بات على المعنيين فهم العلاقات بينهم وبين من يتعاملون معهم على صعيد الإدارات أو المواطنين كيف تفكر الجهات المعنية؟ وكيف يفكر المواطنون أو الإداريون؟ لماذا تفعل الجهات المعنية ما تفعله؟ ولماذا يفعل المواطنون أو الموظفون ما يفعلونه؟

إنّ النماذج الجديدة في التفكير، والتي يلحظها السيد الرئيس في نشاطاته ولقاءاته تعتمد البعد الإيجابي والمصالح الوطنية العادلة، والتي استطاعت في الكثير من الدول التي عصفت بها الأزمات إيجاد حلول إبداعية لمشاكلها التي تبيّن أنّه لا يوجد شيء عصي على الحل ما دام الجهد منصّباً على زيادة قوة البلاد، وتحسين معيشة الأفراد ولحظهم بكل المقترحات، والاستماع لهم وعدم احتقار الضعفاء والفقراء، وهم الأغلبية الساحقة وإنما الانحياز لدعمهم من خلال التركيز على المشاريع والخطط التي تحسن من أحوالهم وظروفهم المعيشية.

الرؤية البعيدة في المستقبل تركز على تحقيق تنمية شاملة تصل حتى آخر قرية وتحارب الفساد، بحيث تكون الإدارات الحكومية نموذج يقتدى به بالتواضع وعدم هدر المال العام وتحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم مشاريع الشباب والنهوض بالتعليم وتقديم الرعاية الصحية لمن لا يملكون ثمن بطاقات التأمين الصحي الذهبية والفضية والبرونزية!

لم تعد طريقة الإدارة الهرمية وإعطاء الأوامر بتدفق وحيد الاتجاه مجدياً، وصار للمواطن منبره الخاص عبر صفحات التواصل والمواقع الاجتماعية فلم يعد الانتظار أمام أبواب المعنيين ذا قيمة، فهناك صفحات الدردشة والتغريدات تنشر الغسيل كله.. والكل تحت سقف العدالة.

تشرين
يومية - اقتصادية - شاملة
رقم العدد ١٣٩٦٥
مؤسسة الوحدة
14
الخميس ٢٣ محرم ١٤٤٥هـ - ١٠ آب ٢٠٢٣ م
tishreen.news.sy

قوس قزح

«الحكي ما عاد ببلاش»..!!

■ وصال سلوم

تحمس (أبـو المعتز) صاحب سلسلة مطاعم تنور على أحد الطرق الرئيسة في ضيعة سياحية، وجمع ولديه معتز وسلطان، وقرر أن يسمعهما خطبة «صميدعية» تحاكي خطبة ابن الوهاج في مسلسل الجوارح يوم نشر أولاده في الأصقاع.

وقال (أبو المعتز) بصوت جهوري: «إن كبر ابنك خاويه» هكذا تقول الأمثال، ولأن العمر له حقه، وفي خانتنا كثرت العيال، ومصروف الزوجات، والأخوات.. قررت ترك زمام الأمور لكما، فأحسنا العمل، وضاعفا الأرزاق، وأعلنا ما عندكما من أفكار..!!

فترجل معتز الابن البكر في العائلة عن كرسيه، وضرب طاولة الحوار البلاستيكية بكفه، وقال باختصار «نحضر نوريات» يصفقن، ويرقصن أمام العابرين من المشاة والسيارات.

أما سلطان، الشاب المثقف فيسبوكياً، فقال باستعراض بعد أن وضع زجاجات عصير وعلبة محارم على طاولة الحوار: التطوير يلزمه تخطيط ودراسات، واستعانة بمعنيين وخبراء يحددون الأهداف، ويقيّمون الحال والمحال ووضع التنور وجدواه الاقتصادية على الشارع العام..!!

(أبو المعتز) المنتشي بحماس أولاده والمستسلم لفكرة العمر والشيخوخة وكمّ أفواه عائلته ومتطلبات الحياة، قسم بيدره نصفين، واجترع زجاجة عصيره برشفة واحدة وقال لهما، اشتغلا كما يحلو لكما، ونعقد هذا الاجتماع نفسه بعد عامين من الآن.

معتز شمرعن ساعديه وعلى «الحارك» بدأ بلملمة الجلسة وإرجاع نصيبه من العصير للبراد، ونفض آثار الغبارعن الطاولة البلاستيكية بزفرة قوية منه تغنيه عن استخدام المناديل المخصصة للزبائن ولف مناقيش الصاج.. بينما سلطان ظلّ قابعاً على كرسيه يتمطى بذراعيه، وخياله يستقطب أسماء المفكرين والباحثين الاقتصاديين لمشروعه الاستثماري الخاص.

وبعد عامين، صار لمعتز اسم اقتصادي ومطعم جبلي يطلّ على البحر، يقدم فيه البرغل بالفخارة والشنكليش مع الزعتر البري وفطائر صاج محشوة «قريدس» تلبي رغبات السياح ونصيحة « البلوغر» الحسناء التي تروّج له على «اليوتيوب» و«الإنستغرام».

في حين إن سلطان حجز طاولة دائمة في مطعم أخيه، يجتمع فيه مع أمثاله من المنظرين، يتجادلون، ويتباحثون في عملية تطوير وتأهيل التنور القديم ومصروف وتكاليف الاستشارات، لأن «الحكي ماعاد ببلاش».

صورٌ من دمشق- في أوّل نشاطٍ لِقسم التصوير الضوئي بعد تهديم مَبناه

■ تشرين-لبنى شاكر

خمسة أشهرٍ مرّت، لكنّ تجاوز آثار العدوان الإسرائيلي على قلعة دمشق بما فيها من مرافق تعليمية وإدارية لم يكن سهلاً، رغم عودة طلاب المعهدين التقاني للفنون التطبيقية والتقاني المتوسط للآثار الموجودين فيها لمتابعة الدراسة خلال أسبوعٍ تقريباً بعد الهجوم، حسبما يقوله النحات غاندي خضر، مدير معهد الفنون التطبيقية، في حديثٍ إلى «تشرين»، ولهذا عدّ إقامة ورشة في قسم التصوير الضوئي تحدياً حقيقياً، ولاسيما أن مبانيه ومعداته تعرضت لأذيةٍ كبيرة.

الورشة الأولى بعد العدوان، ضمت عشرة من طلاب القسم وخريجيه، إضافة إلى أربعة من الهواة، كانت دمشق محور جولاتهم، بين الحارات القديمة وساروجا والمتحف الوطني، كما زار بعضهم الربوة والجامع الأموي، رفقة ثلاثة مصورين «جلال شيخو، يوسف بدوي، أنطوان مزاوي»، سعوا جميعهم لإظهار جماليات المكان وتفاصيله، مع التركيز على التكوين والتوازن والإضاءة المناسبة.

يُضيف خضر: «لم نكن متحمسين لإقامة معرضٍ لنتاج الورشة، لأن وضعنا في المعهد سيئ، المكان مهدم والبنية التحتية تحتاج إعادة تأهيل، لكن عندما اطلع أساتذة قسم التصوير على ما أنجزه المشاركون، في مئات الصور المتميزة، قرروا الاحتفاء بالمُنجز الإبداعي الذي فرض نفسه، واختاروا خمس لوحاتٍ لكل مُشارك، خضعت للتحكيم، ثم اختيرت منها اثنتان للعرض، وكانت الحصيلة معرضاً فنياً أقيم قبل أيام في المركز الثقافي في «أبو رمانة»، أيضاً منح المعهد جائزتين لأفضل صورتين، الأولى لزهير شرف، وهو طالبٌ في القسم، والثانية للهاوية سميحة عوض، وهي خريجة طب تغذية».

العالم يتكبد خسائر بقيمة ١٢٠ مليار دولار بسبب الكوارث الطبيعية

■ تشرين- وكالات

بلغ حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث الطبيعية في العالم ١٢٠ مليار دولار في النصف الأول من ٢٠٢٣، بحسب تقديرات شركة «سويس ري» لإعادة التأمين.

وهذا الرقم في تراجع طفيف بالنسبة للنصف الأول من العام ٢٠٢٢ حين بلغت قيمة الأضرار ١٢٣ مليار دولار.

في المقابل، سجلت التعويضات التي دفعتها شركات التأمين لقاء أضرار الكوارث الطبيعية زيادة طفيفة إلى ٥٠ مليار دولار هذه السنة مقابل ٤٨ مليار دولار العام الماضي، وفق ما أعلنت الشركة السويسرية لإعادة التأمين.

وكانت الكارثة الطبيعية الأعلى كلفة الزلزال الذي ضرب تركيا وسورية في شباط، وتسبب بخسائر اقتصادية فادحة بلغت ٣٤ مليار دولار، تكبدت منها شركات التأمين حوالى ٥,٣ مليار دولار.

لكن أكثر ما كبد شركات التأمين هي العواصف الشديدة التي كلفتها ٣٥ مليار دولار، من ضمنها ٣٤ مليار دولار في الولايات المتحدة وحدها.

وشكل هذا المبلغ ٧٠ في المائة من التعويضات الإجمالية التي دفعتها الشركات.

تشرين مؤسسة الوحدة

المدير العام
أمجد عيسى

رئيس التحرير
ناظم عيد

مدير التحرير
يسرى المصري

أمينا التحرير
أمين الدريوسي – للشؤون السياسية والفنية
باسم المحمد – للشؤون الاقتصادية والثقافية والمحلية

دمشق – كورنيش الميدان – صحيفة تشرين – أرقام التواصل: الهاتف: ٦/٣/٢/١/٢١٣١١٠٠ – ٠١١ الإيميل: admin@tishreen.news.sy الفاكس: ٨٨١٧٦١٣